



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



إلى الجولة الثامنة لمفاوضات جنيف

[08]

الافتتاحية

لن تمرروا!

شهد الأسبوع الفائت حراكاً سياسياً ودبلوماسياً غير مسبوق، كما ونوعاً في سياق دفع عملية الحل السياسي للأزمة السورية إلى الأمام، فمن لقاء قادة الترويك: «روسيا - تركيا - إيران»، إلى اجتماعات المعارضة في الرياض، وصولاً إلى التحضيرات الجارية لعقد الحوار السوري في سوتشي، مع ردود الأفعال الدولية، والإقليمية المختلفة، والزيارات المكوكية للمبعوث الدولي، كلها تشكل حزمة متكاملة، تؤكد على بداية تحول نوعي في مسار الوضع السوري ككل.

جاء اتفاق سوتشي، والتنسيق بين الدول الثلاث الضامنة، فيما يتعلق بعقد مؤتمر الحوار السوري، وبحث تفاصيل الوضع الميداني، وتجاوز بعض العقد المزمدة، كالتمثيل الكردي، وصولاً إلى بحث عملية إعادة الإعمار، استكمالاً لمسار أستانا الذي انطلق بعد بيان موسكو الثلاثي، وإذا كان هذا المسار قد أدى في بداياته إلى إضعاف النفوذ الأمريكي، بعد تنصل الولايات المتحدة من اتفاقها مع الروس حول وقف الأعمال العدائية، فإن ما جرى في سوتشي مؤخراً، والحديث الملموس عن إعادة الإعمار، يشكل بداية تحجيم أوسع لنفوذ القوى الإقليمية - ومن يقف خلفها من قوى الحرب في المراكز الغربية - والتي أخذت أدواراً تفوق حجمها الطبيعي، في غفلة من الزمن.

وبالتوازي مع ذلك، كان مؤتمر الرياض لتشكل وفد واحد لقوى المعارضة، الذي تحول إلى مواجهة مفتوحة بين أنصار الحل السياسي، ومن يحاول الالتفاف عليه، ساعياً إلى إجهاد التقدم الحاصل في هذا المسار، لعرقلة تحوله إلى إجراءات ملموسة، وتحديد موضوع المفاوضات المباشرة بين النظام والمعارضة. وقد ظهر هذا من خلال التلكؤ المفتعل في عملية تشكيل الوفد، فرغم الحالة البائسة التي يمر بها ما يسمى «الائتلاف» بعد سلسلة الاستقالات، أو الإقالات، والتصفيات التي طالت أبرز رموزه، حاولت بعض القوى المتهالكة، الإقليمية، والسورية، تمرير فكرة احتواء قوى المعارضة الوطنية، والتعامل معها بعقلية الضم والإلحاق، التي لم تمر، ولن تمر، ليس لأنها بذلك تخالف القرار الدولي فقط، بل لأن قوى المعارضة الوطنية، مستقلة في قرارها، وعصية على التجنيد، وليست مستعدة لتقديم تنازلات لأحد، أعداء أو حتى حلفاء، إلا بما يؤمن تشكيل وفد واحد، لا وصاية فيه لأحد، ولا إقصاء لأحد، وبما ينهي عملية التخادم بين متشدي النظام والمعارضة، من خلال الشروط المسبقة، والوصول إلى حل سياسي توافقي مشرف، وفق القرار 2254، بمفردهم المعروفة: إيقاف الكارثة الانسانية، والقضاء على الإرهاب، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

لقد كانت السجلات الإعلامية بين قوى المعارضة، التي واكبت اجتماع الرياض، دليلاً واضحاً على أن هناك قوى معارضة تحمل مشروعاً وطنياً سورياً، مبدئياً ومرناً وواقعياً، لديه من التجربة والأدوات التي تمكنه من إيصال المركب السوري، إلى بر الحل السياسي، رغم كل التعقيدات، والعراقيل التي تصنعها القوى المرتعنة للنفوذ الإقليمي، فهذه القوى التي هزمت في المعركة الاستراتيجية، لم يعد في جعبتها إلا الشغب من خلال التفاصيل والجوانب الاجرائية المتعلقة بالحل السياسي، والتي ستفشل كما فشلت كل العراقيل السابقة، وستمتثل لما هو حق...!

شؤون اقتصادية



مصادر الإيرادات العامة...
في موازنة 2018

12

ملف «سورية 2017»



اجتماع المعارضة الموسّع...
هذا ما حدث

06

ملف «سورية 2017»



«منصة موسكو»
متشبثة بمواقفها

05

شؤون عمالية



إضرابات العمال
السوريين في المهجر

03

إعادة إعمار وقوانين العمل 2



عملية إعادة الإعمار تتطلب بالإضافة إلى القوانين التي تنظم استثمار وحماية رؤوس الأموال، وتتطلب أيضاً قوانين عمل تحمي الطبقة العاملة، فبدون هذه الأخيرة، فإن عملية إعادة الإعمار ستعثر حتماً، من هنا يجب الاهتمام بالطبقة العاملة وحمايتها، وتوفير حياة كريمة للعمال وأسرهم، وقد تحدثنا في العدد الماضي عن ضرورة تشميل العمال جميعهم مهما كان نوع العمل الذين يقومون به، بأحكام قانون العمل دون استثناءات.

تنظيم علاقات العمل وشروطه، مع فرض رقابة قضائية على حالات التسريح من العمل، وإعادة الاعتبار والثقة للمحاكم العمالية، سيؤدي إلى إقامة علاقات عمل متوازنة تخدم في نهاية عملية الإنتاج.

رفع الحد الأدنى للأجور

رفع المستوى المعيشي للعمال، فالإبقاء على هذا المستوى المتدني جداً من الأجور لا يعرقل إعادة الإعمار فقط، بل يعرقل البدء به ويفشل نجاح أي استثمار حقيقي في البلاد، وفي النهاية، المستثمر يبحث من خلال سعيه للربح، إلى سوق لتصريف بضاعته أيضاً فإذا كانت معدلات الاستهلاك منخفضة جداً، فهذا سيؤدي إلى كساد بضاعته، وبالتالي إلى فشل مشروعه وخسارته، والفكرة التي تقول: إن انخفاض الأجور يجلب الاستثمارات أثبتت عدم صحتها، بل الواقع أكد أن انخفاض الأجور يعرقل عملية الإنتاج، لما له من آثار سلبية على العمال، وعلى قدرتهم في تجديد قوة عملهم وعلى استهلاكهم.

إعادة الإعمار تكون مع إعادة الحقوق لا سلبها!

إن ترك العامل وحيداً في مواجهة أصحاب العمل، مع تقييد حريته ومنعه من استخدام سلاحه الوحيد وهو: الإضراب لتحقيق حقوقه، فهذا لا يعد تشجيعاً للاستثمار كما

تحاول قوى الفساد ترويجها، بل تعطيلاً وتدميراً لعملية الإنتاج، لأن قوى الفساد تبحث دائماً عن فرص استثمارية ذات ربح سريع لتحويله إلى الخارج، لذلك تعمل هذه القوى على إفشال الاستثمارات الحقيقية في القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة، وصولاً إلى إفشال عملية الإنتاج بأكملها من جهة، والتعدي على حقوق غالبية الشعب، وسلبه حقوقه وخفض مستوى معيشته من جهة أخرى، سيؤدي حتماً إلى تهديد السلام الاجتماعي ولنا في أسباب انفجار الأزمة عام 1102 خير دليل على ذلك، وفي أحسن الأحوال، قد تؤدي تلك السياسات إلى عزوف العمال عن العمل، والبحث عن فرص عمل في خارج البلاد، كما يحصل الآن بسبب قوانين العمل المعمول بها حالياً.

الحقوق تنتزع ولا تعطى!

عدم تأمين حقوق العمال ورفع مستوى معيشتهم وسلبهم حقوقهم القانونية التي كفها لهم الدستور والاتفاقيات الدولية، لن يؤدي بكل تأكيد إلى إعادة الإعمار، ولا إلى زيادة معدلات النمو، والطبقة العاملة تعرف حقوقها، وتعرف كيف تنتزعها من أعدائها الطبقيين، والحركة العمالية في سورية تاريخها يشهد لها كيف انتزعت حقوقها انتزاعاً، وكيف شكلت نتيجة لنضالاتها الطويلة نقاباتها العمالية!

■ ميلاد شوقي

قانون عمل واحد

من التغييرات الضرورية المطلوبة على قوانين العمل: توحيد التشريعات العمالية للعمال كافة في البلاد، دون تفرقة بحجة خصوصية كل قطاع على حدة، لأن العمال جميعهم يعملون في ظروف وشروط عمل متشابهة، ومستوى معيشي واحد، وبالتالي، إيجاد عدة قوانين عمل ليس له هدف سوى تشتيت مطالب الطبقة العاملة، ومنع توحيدها في مقابل السماح لأرباب العمل بتشكيل اتحادات وتجمعات وشركات قابضة.

حرية تعاقدية أم حرية استغلال؟

إلغاء مبدأ: العقد شريعة المتعاقدين، وتقييد مبدأ الحرية التعاقدية في قوانين وعقود العمل، لما فيها من استغلال بحق العمال، فهذه القواعد مجرد عبارات قانونية جوهرها الحقيقي الالتفاف على حقوق العمال، وإخضاعهم لأصحاب النفوذ الحقيقي في المجتمع، فعقود العمل لا تقوم بين طرفين متساويين، بل بين طرف يملك المال والنفوذ، وطرف آخر ضعيف لا يملك سوى قوة عمله التي يبيعها لكي يعيش منها، وهنا لابد من وضع قواعد إلزامية في قانون العمل لا يجوز الاتفاق على خلافها، إلا إذا كان الاختلاف لمصلحة العامل، فتدخل الدولة في

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



عاملات بلا ضمانات!

الطريق المتجه إلى الجنوب يطالعك على جنباته، وفي العمق عن يساره ويمينه، عشرات المعامل والشركات التي تنتج مختلف الصناعات وهي في معظم صناعات خفيفة، ولكن يعمل داخلها آلاف العمال، والأغلبية عاملات والسبب: أن الأغلبية عاملات، أصبحت معروفة لا تحتاج للكثير من الشرح والتفصيل، والعاملات يعملن في ظروف صعبة من حيث طبيعة العمل وشروطه، التي يفرضها أصحاب المعامل على العاملات، وأهمها: الأجور التي لا تتجاوز الثلاثين ألفاً مقتنصين فرصة أن هؤلاء العاملات وضعتهم ظروفهم الاجتماعية بين خيارين صعبين: إما الامتثال لشروط العمل المفروضة وفق العقد سريعة المتعاقدين، وهنا يكون الحاكم بأمر الله الذي يفرض ما يريد رب العمل، وما على العاملة أو العامل إلا الامتثال لهذه الشروط، وإلا الخيار الصعب وهو: الشارع والبطالة والعوز سيكون سيد الموقف وهنا ستكون الطامة الكبرى حيث الأفواه المفتوحة لأطفال ينتظرون المعيل آخر النهار وهو يحمل لهم ما تيسر له ليقدّمها لأطفاله أو أطفالها.

ما نريد أن نقوله، ومن خلال ما سمعناه من كثير من العاملات اللواتي التقينا بهنّ، وهن يعملن في هذه المعامل، حيث دار نقاش طويل حول أوضاعهن وظروف عملهن، وأجورهن، وكذلك عن دور النقابات في حمايتهن من أشكال الاستغلال والتهيب لجهودهن، التي يقدمنها في العمل، مقابل حفنة من الليرات التي لا تغني ولا تسمن من جوع، ما نود أن نقوله: إن ظروف الأزمة التي دفعت الكثيرات للعمل بسبب غياب المعيل الأساسي لأسباب مختلفة جعلتهن لقمة سائغة يمكن استغلالها بشئ الوسائل، خاصة وأن الجهات المفترض أنها مسؤولة عن تأمين مصالحهن وحقوقهن، في حالة غياب مستمر ودائم، فالعاملات لا يحظن بحق التسجيل بالتأمينات الاجتماعية، ويعملن ساعات عمل طويلة دون ضمان صحي، أو ضمان في حالة الإصابة أثناء العمل، ففي هذه الحالة يتم تسريحها باعتبارها لم تعد تصلح للعمل، كما هو مطلوب منها ورب العمل ليس مضطراً للإبقاء عليها، طالما أن إنتاجيتها قد تدنت عما هو مطلوب منها، فطالبات العمل كثر في سوق العمل.

إن النقابات، الغائب وجودها ودورها عن هذه المعامل سيرفض العمال والعاملات لفقدان الحقوق، وبالتالي ستخسر النقابات من هذا الغياب على الرغم من المحاولات كلها التي تقوم بها للتواصل مع عمال القطاع الخاص، ولكن ضمن الخطط والأروقة الداخلية لمقرات النقابات؟

الإبقاء على هذا المستوى المتدني جداً من الأجور لا يعرقل إعادة الإعمار فقط بل يعرقل البدء به ويفشل نجاح أي استثمار حقيقي في البلاد

إضرابات العمال السوريين في المهجر



الأتراك، والسبب المباشر لهذا التعامل بحسب تصريحات بعض المسرحيين: عدم وجود من يدافع عن العمال السوريين في الخارج، لذلك هم معرضون لأشكال الاستغلال والضغوط النفسية كلها.

واجه العمال السوريون هذا التعامل بالإضراب، إذ نظمت في نهاية شهر كانون الأول 2014 ثلاثة إضرابات مطالبة بزيادة الأجور والمساواة في الأجور بين العمال السوريين والأتراك، وتحت الضغط المتواصل للعمال السوريين، استجاب صاحب العمل لمطالبهم مضطراً، حيث وعدهم بزيادة الأجور للعمال السوريين بمعدل 5 إلى 10 ليرات تركية لكل عامل، بعد أن كان العامل التركي يحصل بشكل يومي على 51 ليرة تركية، والعمال السوري على 35 ليرة تركية فقط، والاثنان يقومان بالعمل ذاته.

إضرابات عمال الخياطة في إسطنبول

يعمل عدد كبير من العمال السوريين في معامل النسيج وورش الخياطة التركية في إسطنبول وغيرها، وتصل ساعات العمل إلى 11-13 ساعة عمل يومياً، والأجور منخفضة جداً.

حددت القوانين التركية الحد الأدنى للرواتب بما لا يقل عن 1202 ليرة تركية أي: ما يعادل 522 دولاراً بحسب التحديثات التي أصدرتها الحكومة التركية لعام 2015، وهذه الأجور هي بصيغ قانونية يتلقاها العمال الأتراك في الورشات، ويدفعون عليها الضرائب، وهم مسجلون في الضمان الاجتماعي. بينما من النادر أن تجد عاملاً سورياً يعمل وفق عقد وراتب قانوني وضمان اجتماعي. أضرب عشرون عاملاً في منطقة «زيتون بورنا» في مدينة إسطنبول

أفرزت الأزمة السورية وعوامل الحرب والحصار والنزوح نتائج خطيرة على صعيد البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع السوري، ومنها: بنية الطبقة العاملة السورية، التي تخلخلت وتغيرت كثيراً خلال السنوات الأخيرة.

■ إيفان علي

أصاب الأزمات ظروف العمل، وانخفضت الأجور بتأثير ذلك، وتضاعفت أرقام العمال المسرحيين تعسفياً بشكل مخيف، كما لوحظ التبدل في العمل والمهن بشكل كبير بسبب سوء الأوضاع المعيشية، وما يحمل ذلك من انعكاسات سلبية أكثر.

من أثار الأزمة التي ضربت الطبقة العاملة السورية بلا رحمة: قضية النزوح واللجوء إلى بلدان المهجر، وخاصة دول الجوار، ظروف ضاعفت من استغلال العمال السوريين في كل بلد لجأوا إليه. والغالبية العظمى من العمال السوريين يعملون كعمال مياومين في ورشات البناء والمعامل، وفي المطاعم والمحال التجارية، والأعمال الزراعية، وورش الخياطة، ومعامل النسيج. لم تمنع تلك الظروف من نضال العمال في سبيل حقوقهم وحدثت 9 إضرابات خلال ثلاث سنوات انتصر العمال في غالبيتها.

إضرابات عمال النقل في مرسين

عانى العمال السوريين في تركيا من تدني الأجور والتمييز العنصري العنفي بحقهم، والتسريح من العمل في أية لحظة، وكثيراً ما يفصل رب العمل العمال بعد أن تنتهي حاجته لهم، ويبقى على الفئة العاملة من

الطبقة العاملة

إضرابات في لبنان وكردستان العراق

أضرب عمال الزراعة السوريون، الذين يعملون في المزارع والبساتين اللبنانية بتأثير النزوح في السنوات الأخيرة، وحدث الإضراب الأول عام 2015 والإضراب الثاني عام 2016 احتجاجاً على مظاهر التمييز التي تمارس ضد العمال السوريين، وضد التسريح التعسفي.

تعرض عدد من العمال السوريين لاستغلال العاملين في شركة جيلان التركية في إقليم كردستان العراق، وامتنعت الشركة عن دفع رواتبهم وأخرتها عدة أشهر، فأضرب 40 عاملاً احتجاجاً على ذلك في 2014.

بتاريخ 2/10/ 2015 بسبب تأخر رواتبهم لمدة شهرين، في إحدى الورشات الكبيرة للخياطة، وتضم عمالاً سوريين وأتراك، ويتقاضى كما هي العادة في بقية المناطق والورش العمال الأتراك رواتبهم بانتظام، أما السوريون فدائماً مصيرهم التأجيل المستمر لأيام وأسابيع، لتصبح شهرين في الآونة الأخيرة.

وكانت أجور العمال تبلغ 1200 ليرة تركية شهرياً، ونجح العمال المضربون في تحقيق أهدافهم، وتلقوا الرواتب المترتبة جميعها، بالإضافة إلى زيادة على الراتب مقدارها 100 ليرة تركية، وأصبحت أجرة العامل 1300 ليرة تركية. كما حدث إضراب أخرى سنتي 2016 - 2017.



الأردن: عمال الكهرباء

نفذ العشرات من موظفي شركات الكهرباء الوطنية، يوم 19 تشرين الثاني، اعتصاماً في جميع مواقع الشركة في المملكة، وذلك احتجاجاً على رفض المطالب العمالية، وإغلاق باب الحوار مع العمال من قبل إدارة الشركة. وقال رئيس نقابة عمال الكهرباء في الأردن: «إن إدارة الشركة متعنتة ولا تتجاوب مع المطالب العمالية، المتمثلة بزيادة الرواتب، وصرف مكافأة نهاية الخدمة، وتعديل التأمين الصحي»، وأضاف: «إن الشركة وعدت بفتح باب الحوار بعد اجتماع مع مدير عام الشركة بالوكالة». أنهى العمال وقفتهم الاحتجاجية، مهددين باستئناف البرنامج التصديدي في حال وصل الحوار إلى طريق مسدود مرة أخرى.



الجزائر: عمال الطيران

دخل عمال شركة طيران الطاسيلي، يوم 16 تشرين الثاني، في إضراب مفتوح بسبب ما أسموه النقص الكبير في شروط السلامة للركاب والمتعاملين، وتدهور شروط العمل للموظفين والطيارين، وقال العمال: «إن الضغط الكبير الذي يواجهه موظفو وعمال منطقة الجنوب، وخاصة النقص الموجود في التوظيف والإهمال الكبير المسجل من طرف الإدارة العامة لموظفي وعمال الشركة» هو ما دفعهم إلى الإضراب، وقد ألغيت العديد من الرحلات، أهمها: إن أميناس وحاسي مسعود وحاسي الرمل وتينفوينت تبركانت وقاسي الطويل، والجزائر العاصمة قسنطينة ووهران، كما ألغيت رحلتان تنطلقان من مطار الجزائر الداخلي إلى قسنطينة، ومن الجزائر العاصمة إلى تينفوينت تبركانت.



ألمانيا: عمال البترول

نفذ العشرات من موظفي شركة المسيلة للاستكشاف وإنتاج البترول «بترو مسيلة» يوم 20 تشرين الثاني وقفة احتجاجية، للمطالبة بإعادتهم إلى أعمالهم ووقف الاستقطاعات غير القانونية من مستحقاتهم المالية الشهرية، ورفع الموظفون خلال الوقفة لوحات حملت شعارات مطلوبة موجهة إلى رئاستي الجمهورية والحكومة، أبرزها: «نطالب الرئاسة بإعادة الموظفين بسرعة إلى العمل للإسهام في زيادة الإنتاج»، «نطالب الحكومة بالوفاء بالتزاماتها، مطالبنا حقوقية ولن نتنازل عنها»، «نطالب أن ترفعوا المظالم عنا»، كما أكد رئيس اللجان العمالية إلى: أن عدم الاستجابة يضطر الموظفين إلى التوسع بالاحتجاج، مشيراً إلى أن الموظفين المستبعدة من العمل قهراً يبلغ عددهم 200 موظف من محافظة عدن ومن محافظات أخرى 300 موظف.



ألمانيا: تسريح جماعي

تظاهر عشرات العاملين في شركة سيمنز، يوم 17 تشرين الثاني في العاصمة برلين، احتجاجاً على خطط إعادة الهيكلة التي تشمل تسريح العمال بشكل جماعي في وحدة الغاز والطاقة، حيث ستخفض سيمنز نحو 6900 وظيفة قبل عام 2020 أو ما يقرب من 2% من القوى العاملة، وخاصة في قسم الطاقة والغاز، الذي كان يزدهر بتوريد توربينات غازية كبيرة لتوليد الكهرباء، وقد تضرر من النمو السريع للطاقة المتجددة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. يذكر أن شركة سيمنز، توظف حوالي 16000 شخص في توليد الطاقة في ألمانيا، أي: ما يقرب من ثلث القوى العاملة العالمية في تلك الشركة.

الوقوع في شرك التشاركية



تتحفنا الحكومة كل حين بقرارات وتصريحات تصب في مجملها ضمن مسعى واحد يرمي إلى دعم فكرة التشاركية، وإرسائها على أنقاض قطاع الدولة، والفكرة في جوهرها بسيطة، تتمثل: في محاربة قطاع الدولة بكل السبل الممكنة حتى يلفظ أنفاسه الأخيرة، لتسلم دفة الاقتصاد الوطني إلى أيدي أصحاب رؤوس الأموال تحت مسمى التشاركية، بحجة أن القطاع الحكومي فقد أهليته وقدرته على قيادة الاقتصاد السوري، فما صحة هذه الادعاءات؟

■ غزل الماغوط

لا غنى عنه

يصور القطاع الحكومي على أنه قطاع فاشل وغارق في الفساد، والحقيقة أن أحداً لا ينكر ما اقتيد إليه هذا القطاع بفعل سنوات من الحرب، وعقود من النهب المنتظم دون رادع، لكن ذلك في المحصلة لا يلغي دوره الأساس في إمداد خزينة الدولة بالأموال اللازمة لإنشاء مشاريع جديدة، وتوفير فرص عمل وتحسين مستوى معيشة المواطن.. وهي قضايا لا يكتث لها القطاع الخاص الذي يولي اهتمامه لجمع وتكديس أكبر كم ممكن من الأرباح في أقصر وقت، ما يعني ذهاب عائدات الصناعة والإنشاءات الضخمة إلى جيوب قلة قليلة من المستثمرين، دون أي نفع للأغلبية الساحقة من الناس.

شراكة لمصلحة من؟

في لقاء جمع رئيس الحكومة مع الاتحاد العام لنقابات العمال منذ عدة أيام تحدث خميس عن علاقة

قبول النقابات بالأمور الواقع الذي تطرحه الحكومة، يطرح تساؤلات كثيرة وإشارات الاستفهام: لماذا تأخذ الحكومة هذه التوجهات ولمصلحة من؟ وما مصير الآلاف من عمال الشركات التي سيتم إغلاقها بحجة أنها خاسرة، بدلاً من دعمها والاستثمار فيها.. وفي المقابل ماذا عن العمال الذين ستطرح شركاتهم للتشاركية، وسينتهي الأمر بتسريح قسم كبير منهم، والزام من تبقى بالعمل تحت رحمة قانون العمل 17

سيء الصيت، كما هو حال عمال السورية للاتصالات، وفوق هذا كله: ما الموارد التي ستبقى للحكومة لإنشاء مشاريعها المقبلة إذا قدمت كل ما كان في وسعها تحقيقه من أرباح إلى مستثمري القطاع الخاص على طبق من ذهب؟ أسئلة لا جدوى من طرحها على الحكومة التي باتت صريحة في مساعيها نحو الخصخصة، لكن ماذا عن طرحها على النقابات التي كانت ذات يوم قلعة منيعة تحمي حقوق العمال؟.

الإهمال الحكومي المتعمد، وإلقاء اللائمة دائماً على مشجب الحرب، وهذه الشركات لن يطول بها الأمر وسرعان ما ستلحق بسابقاتها إذا استمرت التوجهات الحكومية على ما هي عليه، أما الثالثة: فهي الشركات الراحبة التي يبدي القطاع الخاص رغبة في السيطرة عليها، و«يسن أسنانه» بانتظار طرحها للتشاركية في أقرب وقت.

بطيب خاطر

الغريب في الأمر، أن تمر التشريعات كلها والهادفة إلى إقصاء قطاع الحكومة وإخلاء الساحة أمام القطاع الخاص، وأمام النقابات بكل سهولة ويسر ودون اعتراض يذكر، بل أن تتطور الأمور لاحقاً لتصرح الحكومة بأنها ونقابات العمال شركاء، ما يعني أن النقابات قد قبلت وبكل رضى بما تطرحه الحكومة حول قطاع الدولة من إجراءات، وهو إهدار لمصالح العمال لحساب الحكومة التي تحابي القطاع الخاص علناً ودون موارد.

شراكة بين النقابات والحكومة، مشيراً إلى أن «العمل يتم بشكل مكثف لإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، بما يتناسب مع مرحلة إعادة الإعمار، ويحقق الاستثمار الأمل لليد العاملة، بحيث تغدو هذه المؤسسات قوة اقتصادية متكاملة». بعيداً عن الكلام البراق يمكن اختصاره «إعادة الهيكلة» بأنها نهضة الاقتصاد السوري لمزيد من الخصخصة في مرحلة إعادة الإعمار «وحسب الاقتصاديين تعني إعادة الهيكلة: تقليص دور الدولة في العملية الإنتاجية، وتقليص الإنفاق العام على الخدمات، وتوجيه الاقتصاد نحو التصدير وليس لسد احتياجات الناس»، عبر تصنيف منشآت القطاع العام إلى ثلاثة أقسام، أولها: الشركات الخاسرة والتي سيتم إعدامها بدلاً من محاولة إنقاذها، وثانيها: الشركات الحدية التي يمكن القول: أنها ليست بخاسرة ولا رابحة، وإنما في مرحلة وسطية وصلت إليها بفعل

الطبقة العاملة القابضة على الجمر!



نحن عمال معمل زنوبيا نقول: إننا لم تكن مضربين عن العمل، وقد عدنا إلى عملنا يوم الخميس بكامل إرادتنا، ولكن الإضراب حق مشروع لنا دستورياً وما يدفعنا إلى الإضراب تصرفات رعاء، مثل: تصرف المدير التنفيذي، وتجاوز حقوقنا المشروعة. نتمنى من جريدتكم الإصغاء والنشر ونشكر مناصرتم لمطالبنا المشروعة.

بانتظار المدير التنفيذي، حيث نزل إلينا في الوقت المحدد الساعة الحادية عشرة وتناقشنا معه، وملخص هذا النقاش: أنه تملص من وعوده كلها بحجة تجمعنا الذي اعتبره إضراباً عن العمل وكان نقاشه استفزازياً لأبعد الحدود، وحول القضية إلى مسألة شخصية بينه وبين عدد من العمال وبخس من عملنا لأبعد الحدود وأنكر حقوقنا المشروعة.

وعدنا بها، وسبب تأخرها، وتقديم التبريرات «حيث كان قد وعدنا بمكافآت أسبوعية لكل عامل من كل ورشة تصل إلى 15000 ليرة سورية»، فكان الرد بإرسال رؤساء الورشات كمنذوبين عن العمال، وتم ذلك، وعند اللقاء مع رؤساء الورشات كانت النتيجة المزيد من المماطلة والوعود.

وفي اليوم التالي الثلاثاء طالبنا بالتحدث إليه في أرض المعمل حيث تجمعنا في الساعة الثانية عشر ظهراً، في انتظار مديرنا ووعوده، فلم ينزل الدكتور بحجة أنه مشغول، وأنه وقت العمل وليس وقت النقاش، ووعد بلقاءنا في اليوم التالي في الساعة الحادية عشرة أي: بوقت استراحتنا وكأن وقت استراحتنا هو ملك له وليس من حقنا، وما كان منا إلا أن استمرنا في التجمع والمطالبة في لقاءه، ولم ينزل حضرة الدكتور لا والأكثر من ذلك أنه أبلغنا بوضع أسماء بعض العمال في القائمة السوداء !! وفي يوم الأربعاء استمر تجمعنا

وردت إلى جريدة قاسيون بتاريخ 2017/11/23 شكوى من عمال معمل زنوبيا معمل الغرائيت قيد التركيب مفادها:

■ مراسل قاسيون

نحن عمال معمل الغرائيت التابع لمجموعة معامل زنوبيا، نعاني من إهمال شديد في التعامل مع قضايانا المطالبية والتي تعتبر حقنا المشروع، ولنا الفضل الأكبر في بناء وتركيب هذا المعمل، وتم هذا العمل الجبار بخيراتنا المتراكمة وضمن ظروف عمل قاسية وخطيرة في بعض الأحيان. وطالبنا مراراً وتكراراً بمكافآت وزيادات على رواتبنا الشحيحة، التي لا تصمد لأكثر من أسبوع، وتدفعنا لطلب العون والمساعدات والديون من أهل الخير، وكان الرد دوماً يأخذ صفة المماطلة والوعود ولم نر إلا القليل في حالات نادرة. وفي يوم الإثنين من هذا الأسبوع طالبنا من المدير التنفيذي بلقاءنا لتحدثت معه حول الوعود التي

من أول السطر

■ نبيل عكام

تفتيش بيئة العمل منظمة العمل العربية

تضمنت اتفاقية العمل العربية رقم / 19 / التي صدرت في عام 1998 بشأن تفتيش العمل، على تشكيل جهاز لتفتيش العمل في الدول الموقعة عليها، يتم تدريبه وتأهيله لأداء مهامه المنوط به والتي تتلخص في:

المشاركة في وضع قواعد وشروط السلامة والصحة المهنية للمنشآت المقامة والتي تمنح لها التراخيص.

وعلى جهاز تفتيش العمل مراقبة تطبيق التشريعات والقوانين والنظم الصادرة، وحسن تطبيق اتفاقيات العمل العربية والدولية المصادق عليها من قبل الدولة. وتأمين هذه المعلومات للعمال وأرباب العمل.

وأكدت المادة / 20 / من هذه الاتفاقية على: أن يؤدي مفتش العمل عمله بنزاهة، ويحظر أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المنشأة التي يقوم بالتفتيش عليها.

وأكدت الاتفاقية على: التنسيق والتكامل بين مفتشي العمل ومفتشي التأمينات الاجتماعية عندما يكون ذلك ضرورياً. وعلى أخصية مفتشي العمل دخول أماكن العمل لأداء مهماتهم بحرية كاملة في الأوقات كلها، ودون إخطار مسبق. ولهم الحق أن يطلعوا على السجلات والدفاتر، أو أية وثيقة، وأخذ صورة عنها لضرورة أداء مهمتهم. وعلى صاحب العمل أن يلتزم بالتعاون مع مفتشي العمل وتسهيل مهمته.

أما اتفاقية العمل رقم / 13 / الصادرة عام 1981 بشأن بيئة العمل فقد أكدت على حماية وتحسين بيئة العمل، وجعلها ملائمة لقرارات العاملين، ووضع معايير للعوامل المؤثرة في بيئة العمل التي يجب أن تتوفر في مكان العمل، كالشروط الصحية من حيث النظافة والتلوث، إضافة للعوامل الفيزيائية كدرجة الحرارة والرطوبة، والإضاءة والتهوية، وأنواع الإشعاعات والضجيج والضغط الجوي كافة، والأغبرة بأنواعها كلها....الخ. وكذلك حماية العمال من الأخطار الكيميائية المختلفة، وعدم تجاوز تركيزها للحد المسموح به في بيئة العمل، وعلى أجهزة السلامة والصحة المهنية الإشراف على بيئة العمل، وتأمين كادر متخصص بحماية بيئة العمل ومراقبتها بشكل دوري. وفي حال عدم توفرها ينبغي إحداث أجهزة خاصة تتولى المهمة وتكوين الكوادر الفنية المختصة.

وأكدت المادة / 10 / من الاتفاقية على ضرورة اتخاذ الإجراءات كلها التي تضمن للعامل الاستقرار النفسي والاجتماعي، من خلال تنظيم ساعات العمل اليومية. ومنح العامل الأجر المناسب مع جهده وإمكاناته، ويضمن له ولأفراد أسرته مستوى معيشة كريم ولائق. وتوفير التغذية الصحية في أماكن العمل. ورفع المستوى الثقافي للعمال، وزيادة الوعي الوقائي لديهم، بالوسائل كلها. وقد وقعت سورية على هاتين الاتفاقيتين. أما عن تطبيقها فكلام آخر!

«منصة موسكو» متشبثة بمواقفها

يقول البعض: إن تشبث منصة موسكو بمواقفها اليوم، يعرقل الوصول إلى توافقات بين أطراف المعارضة، بل ويعرقل المفاوضات المباشرة وحل الأزمة السورية، وإن هذا التشبث يقف في مواجهة «رغبات الشعب السوري»...

■ عشتار محمود

ينفع هنا أن نذكر بعضاً من أهم مواقف منصة موسكو، والأطراف السياسية المنخرطة فيها خلال سنوات الأزمة:

توازن القوى الدولي يفرض أنه لا يمكن في سورية: «إسقاط النظام»، أو «حسم المعركة». أي: لا وجود لحل عسكري، وبالتالي لا حل إلا بالحوار: والحل السياسي بضمانات دولية، بعد أن دولت الأزمة السورية.

2- الأمريكان يتراجعون، وقوى العالم الجديد تتقدم، وفي مقدمتها روسيا والصين. وهؤلاء أصدقاء للشعب السوري: فالفيتو الذي رفعوه لمرات عديدة منع التدخل العسكري المباشر في سورية، وأبعدنا عن السيناريو العراقي أو الليبي، ومن ثم أتى دخول الروس العسكري لمنع انهيار الدولة السورية، لا النظام، ولمواجهة الإرهاب لا لتحقيق نصر عسكري لطرف. وتدخلهم السياسي الفعال مستمر منذ المبادرة إلى جنيف واحد، مروراً بالقرار 2254، وصولاً إلى المبادرات السياسية كلها التي تمهد لتطبيقه.

3- محاربة الإرهاب والانتصار عليه ضرورة، فالإرهاب أداة التدخل العسكري الفاشي الغربي غير المباشر، ولذلك ينبغي فصل فصائل المعارضة السورية المسلحة عن الإرهابيين، وهو محور ما تم في الأستانا. حيث إن المعركة مع الإرهاب، وتوسع دائرة الهدن ومناطق خفض التوتر، هي مقدمات ضرورية للانتقال إلى حل سياسي توافقي وفق القرار 2254.

4- القرار 2254: «وضع ليند»، وهو صناعة روسية صينية وتعبير عن نموذج جديد لحل الأزمات الدولية. وهو يتيح للسوريين الوصول إلى جسم حكم انتقالي توافقي، حيث لا غالب ولا مغلوب، وحيث تتوفر الظروف السياسية: «تعددية سياسية وتوزيع للسلطات» دستور جديد انتخابات برلمانية

ورئاسية» الظروف التي تتيح للسوريين مساحة من العمل السياسي الديمقراطي التي ستسمح لهم بالتعبير عن مصالحهم الحقيقية، لتكون المرة الأولى منذ عقود التي يسأل السوريون فيها عن رأيهم، الأمر الذي يعني انتقال السلطة إلى الشعب في نهاية المطاف. 5- المتشددون ورافضو الحلول السياسية، موجودون في الأطراف كلها، في الجناح الفاشي الأمريكي، وفي بعض الأطراف الإقليمية، وفي النظام والمعارضة، وهؤلاء جميعاً يخسرون من إنهاء الكارثة الإنسانية السورية، ومن انفتاح الأفق أمام الشعب السوري ليقول كلمته التي يعلمون أنها ستكون رفضهم وإعلان نهايتهم.

6- «عقلية الحزب القائد» عقلية مشتركة لدى النظام، وبعض أطراف المعارضة المتشددة، فهؤلاء الأخيرون نالوا شرعيتهم من مرحلة التصعيد الغربي للحريق في سورية، وهم في أغلبهم غير قادرين على التكيف مع المتغيرات الدولية التي جرت منذ ذلك الحين. ويحاولون التلطي وراء كارثة السوريين، لتبرير تشددهم ورفضهم للحل. 7- إن أسهل طريقة يعتمدونها المتشددون لرفض الحل، هي: عرقلة سير المفاوضات. فاولاً: كانوا ينسحبون، ثم صاروا يتشبثون بتمثيل طرف من المعارضة للشعب السوري، الطرف الذي يضع شروطاً مسبقة نتيجتها الحتمية عرقلة المفاوضات. ويرفضون تعددية المعارضة، بل يرفضون تحديداً منصة موسكو، التي تقول: أنه ينبغي الوصول إلى المفاوضات المباشرة عبر عدم وضع شروط مسبقة، تقدم الزريعة للمتشددين في الطرف الآخر بعدم الجلوس إلى طاولة المفاوضات، والأهم أن هذه الشروط المسبقة تخالف القرارات الدولية لحل الأزمة السورية. 8- إن مسار تطبيق القرار الدولي 2254، أي: مسار إخضاع قوى التشدد للوائح والتوازنات الدولية، وهو سيؤدي حكماً



ما بدلنا مواقفنا فإن الهجوم سيتوقف، وسيقول هؤلاء: «بأن منصة موسكو أصبحت مطواعة وتمثل رغبات الشعب السوري»! ولكن إذا ما فعلنا هذا، وهو ما لن نفعله بالتأكيد، فإن الحقائق والوقائع السياسية ستنبذنا كما ستنبذ المتشددين كلهم المتغذين على العنف، الخائفين من الشعب السوري ورغباته الحقيقية. منصة موسكو تقر الوقائع السياسية، والرغبات الفعلية للسوريين، وليست مرتبهة لمصالح وأطراف دولية وإقليمية، ولهذا فإنها بمثابة صوت الحقيقة، وهو صوت وقعه مؤلم على المتشددين المنتمين للوهم، ممن رهنوا أنفسهم لمحاولات إنهاء سورية.

إلى عزل المتشددين أو تطويعهم، ولذلك هو مسار مؤلم على الساعين لاستمرار الأزمة كلهم، والمستفيدين من الولايات التي تقع على السوريين، والمفارقة أن هؤلاء المتشددين كلهم المتمسكين بالإسقاط والحسم حتى اليوم يدعون تمثيلهم للشعب السوري، بينما لا يمثل الشعب السوري إلا من يسعى صادقاً وجاهداً إلى إنهاء الكارثة والوصول إلى حل توافقي، يتيح نقل السلطة إلى الشعب. هذه بعض من مواقف منصة موسكو التي تتشبث بها بالفعل، والتي تحول العديد منها إلى حقائق سياسية محسومة، وهذه المواقف هي التي تشكل قاعدة هجوم المتشددين على المنصة، فإذا

مات الائتلاف... إكرام الميت دفنه

لاستدامة الأزمة، وعرقلة الحلول انتهى دورها، وبعبارة أوضح، فإن الائتلاف بخياراته السياسية أصبح جزءاً من الماضي. بانتظار أن تنتهي الاجتماعات التحضيرية في الرياض، وما ستتمخض عنها، فإن من يريد أن ينجو بنفسه من المركب الغارق، مركب الحرب... إما أن يعود إلى رشده، أو يضي على خطى السيد حجاب.

خلاصة الكلام: الزمن لم يعد زمنكم، انتهت قدرتكم على التحكم بمصائر الناس، فلا حول ولا قوة لمن يمشي عكس اتجاه التاريخ... بقي أن نهمس في مسامع وجوه القباحة ممن يتصدرون حملات التهويل، والتنهيش، والفبركات ضد حوامل الحل السياسي: مصيركم لن يكون أفضل من مصير حجاب!

ربما تكون من المرات النادرة في التاريخ التي لا يدعى رئيس هيئة إلى اجتماع من المفروض أن يكون هو الداعي له أصلاً! ولمن تفاجئه مثل هذه الأحداث، نقول: إن هذه الاستقالة «العجبة» هي أحد مظاهر التفسخ والانحطاط لبنية بكاملها، تبدأ من البيت الأبيض، وتنتهي بأي موقع يرتاده التابعون، وأتباع التابعون، هي جزء من مسلسل صراع، حلقة الأولى: الاتهامات المتبادلة بين أركان الإدارة الأمريكية، وعموم النخبة الأمريكية، ومروراً بالصراع الخليجي- الخليجي، والفضائح التي تتخللها، والخلاف التركي الأمريكي، و... و....

وفي هذا السياق، وفي الخاص السوري، فإن ما جرى وسيجري في الائتلاف، يعني أن البنى كلها التي تم تصنيعها،



بعد «مفاجأة» استقالة رئيس الوزراء اللبناني، سعد الحريري، جاءت «المفاجأة» الثانية، حيث أعلن رياض حجاب، رئيس ما يسمى «الهيئة العليا للمفاوضات»، استقالته من رئاسة الهيئة، بعد أن تم «تطينيش» ولم تتم دعوته إلى اجتماع مصري يخص هذه الهيئة العتيدة.

اجتماع المعارضة الموسع...



انطلقت أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر المعارضة الموسع الذي أطلق عليه تسمية «الرياض 2» في صباح الحادي والعشرين من الشهر الجاري، بغية التوصل إلى اتفاق حول الأسس والمبادئ التي يجب أن يستند إليها الوفد التفاوضي الواحد، الذي من المفترض أن يشكل نتيجة اللقاء الموسع في الرياض بتاريخ 22-24. فيما يلي، نعرض مجريات الاجتماع وفق التناهي الزمني لتطوره، مرفقاً بالتصريحات والأحداث الإعلامية لمنصة موسكو، حتى تاريخ إغلاق هذا العدد من «قاسيون» مساء يوم الجمعة 24/11/2017.

■ إعداد قاسيون

طالبت منصة موسكو أثناء أعمال اللجنة التحضيرية أن تكون مخرجات الاجتماع متوافقة مع قرارات الأمم المتحدة. وخاصة قرار مجلس الأمن 2254. دون تفسير أو اجتهاد، كأساس تستند إليه العملية التفاوضية، ويتم خلالها تنفيذ القرار 2254 بحذافيره، للبدء بعملية الانتقال السياسي في سورية، من خلال الحوار السوري- السوري، بين ممثلي المعارضة ووفد النظام، ودون أية شروط مسبقة، وعلى أن تطرح المواقف والآراء كلها خلال سير المفاوضات، وعلى أن تكون الأولوية لتطبيق هذا القرار «2254» على أرض الواقع.

خلاصات في اللجنة التحضيرية

المعلقة بموضوعة الرئيس، والوجود الإيراني وحزب الله. ولذلك فالمنصة غير ملزمة به»، فيما أضاف رئيس المنصة، د.جميل، في حوار مع قناة «العربية/الحدث» بتاريخ اليوم ذاته، أن «هذا البيان لا يعنينا لا من قريب ولا من بعيد ولن نلتزم به هذا أولاً وثانياً: نحن ومنصة القاهرة اشتغلنا شرطاً قطعياً لا عودة عنه، وهو أن المقاعد في الوفد المفاوض في جنيف لثلاث منصات مذكورة في قرار مجلس الأمن تبقى لأن القرار موجود ولم يلغ أحد، وهاتان المنصتان حصتهما ستكون الثلث المعطل، مؤكداً في موضع آخر: «تم تركيب الأعداد والأرقام بدون استشارة أية منصة، ونحن غير موافقين على هذه التركيبة... نحن في منصة موسكو لم نذهب لأن الحالة لا تسمح بالذهاب. أعطوا منصة موسكو 10 مقاعد ومنصة القاهرة 10 مقاعد من أصل 140 مقعد وهذا أمر غير مقبول نهائياً...»

وفي إجابة عن سؤال حول مدى استقلالية قرار المنصة في المشاركة أو عدمها، أكد جميل: إن قرار منصة موسكو هو قرار مستقل، كاشفاً تعرض المنصة لضغط شديد من قبل الأصدقاء الروس للذهاب إلى الرياض، وقال: «نحن «شورنا من راسنا»، نثق بأصدقائنا، ونحترمهم ولكن أيضاً لدينا قراءتنا للوقائع على الأرض، ونحن قرأناها هكذا كما رأيت في البيان». مؤكداً أن المنصة ستذهب في حالة واحدة وهي: الحصول على ضمانات بأن البيان الختامي سيصدر بالتوافق وبشكل غير مخالف للقرار 2254.

يجب أن يكون «التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254، والذي ينص على أنه خلال المرحلة الانتقالية، يتم صياغة دستور جديد وإقراره، كما تتم انتخابات نيابية ورئاسية نزيهة بإشراف الأمم المتحدة ورقابة دولية، يقرّ الشعب السوري من خلالها شكل نظامه السياسي ومن يحكمه» معلناً تمسك منصة موسكو بهذه المبادئ، واستمرارها بالنضال من أجل تحقيقها، وإنهاء معاناة الشعب السوري. ولدى سؤاله حول الانسحاب من المؤتمر، ومدى الالتزام بمخرجاته، أجاب بأنه: «من غير الصحيح القول بأننا انسحبنا، لأننا لم نشارك أصلاً، من ينسحب هو المشارك، نحن بالأساس لم نحضر لأنه لم يجر توافق في اللجنة التحضيرية على أهم المخرجات، نحن مصرّون على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 ونرى بأنه سقف مشترك للجميع، ولا داعي لأن يفرض أحد سقفه العالي أو الواطي على الآخرين، ونعتقد أن 2254 هو سقف كاف في الظروف الحالية، ولذلك الشروط المسبقة تعني بالنسبة لنا نصف إمكانية بدء المفاوضات وهذه لعبة لن نلعبها»، وهذه النقطة الأولى في سبب عدم مشاركة المنصة، في حين أضاف رئيس وفد المنصة مهند دليقان: مسألة التمثيل غير العادل، وطريقة دعوة المستقلين، كسبب ثان لعدم المشاركة. وحول موضوع الالتزام بمخرجات المؤتمر، أكد تصريح صادر عن منصة موسكو يوم 2017/11/23 أن: «البيان الختامي الذي صدر، لم يشر إلى اعتراضات المنصة-

لم يجر التوافق على ذلك خلال مناقشات اللجنة التحضيرية. وعليه، أبلغت منصة موسكو في ليل اليوم نفسه 2017/11/21 وزارة الخارجية السعودية اعتذارها عن حضور اللقاء الموسع للمعارضة السورية، وجاء في تصريح لرئيس منصة موسكو، د.قنبر جميل: «مع الأسف، أصرت بعض الأطراف المشاركة في اللجنة التحضيرية على فرض مسودة بيان ختامي، تعتبره منصة موسكو خروجاً عن نص قرار مجلس الأمن 2254، ويوتر الأجواء التي هيأها المجتمع الدولي من خلال ما أنجز حتى الآن من توافق دولي، وكذلك ما أنجز من خلال مسار استئنا من تخفيض التوتر ووقف لإطلاق النار في مناطق شاسعة من الأراضي السورية بعد تطهيرها من «داعش» و«جبهة النصرة» مضيفاً في حوار مع قناة روسيا اليوم يوم 2017/11/22: «اتفقنا بنسبة 90%، بقيت نقطتان، موضوع الرئيس، ومسألة وجود إيران وحزب الله. موقفنا هو: القول أنه مع الحل السياسي ستخرج القوى الأجنبية كلها من سورية بما فيها الأميركية والروسية والإيرانية إلخ... لا نريد تخصيص جهة معينة لأننا نريد الذهاب إلى حل. وفي موضوع الرئيس السوري نحن ضد الشروط المسبقة، بقاء ورحيلاً لأن ذلك يخالف منطق وروح القرار 2254». وأكد جميل في تصريحه: أن منصة موسكو تعتبر السقف السياسي الذي يجب أن يستند إليه الوفد المعارض الواحد في المفاوضات

عرفات مراقباً... والمنصة لم تشارك

ترافق قرار عدم مشاركة منصة موسكو في المؤتمر رسمياً، بإعلان حضور ممثليها الأستاذ علاء عرفات، الاجتماعات في الرياض بصفة مراقب، وحول ذلك، أعلنت المنصة: أنه عند أي تغيير من الممكن أن تغير صفاتها من مراقب إلى عضو كامل الحقوق كمنصة، مشيرة أن الموضوع لا علاقة له بالعدد. وذكر د.جميل: أن القرار بوجود عضو مراقب جاء كتعبير عن الاحتجاج وعدم الرضى، متابعا: «خفضنا مستوى التمثيل، وأنا شخصياً عدت من المطار بعدما سمعت آخر الأخبار بأننا لم نصل إلى اتفاق. وفدنا كله كان في بيروت واستلم تأشيرات الخروج والدخول من السفارة السعودية، وعاد أيضاً من بيروت مساء إلى دمشق، وأبقينا الرفيق علاء عرفات ممثلاً في اللجنة التحضيرية، وكلفناه أن يتابع كعضو مراقب. نحن لم ننسحب ولم نقاطع ولكن لم نشارك عملياً في أعمال هذا الاجتماع، لأنه برأينا إذا سار على أساس هذا المنطق فطريقه مسدود وأردنا التحذير من ذلك... نحن لا نريد القطيعة مع أحد، ولكن في الوقت نفسه، لا نسمح لأحد أن يفرض رأيه علينا بشكل مخالف للقرار 2254»، مؤكداً في لقاء لاحق أن «بقاء الأستاذ علاء بالرياض جاء على أساس أن تصلح الأمور، وأن نستطيع العودة إلى هذه العملية، ولكن الأمور مع الأسف الشديد ساءت أكثر».



«القاهرة» تنسحب... ومشاورات مع الطرف السعودي

«كلمة موحد هي كلمة «فضفاضة» على المعارضة السورية، وإذا وضعنا هدفاً معقولاً وهو الوصول إلى وفد واحد، برنامج مشترك هو القرار الدولي 2254، فهذا الأمر يصبح واقعياً وكافياً. والجميع حر ببرنامج في المستقبل، وليفعل ما يريد وليقتنع الناس ببرنامج، ولكن أن يفرض برنامج أحد على أحد فهذا ما لا نقبله بأي شكل من الأشكال. لذلك، نحن أول من نادى منذ الجولة الأولى من جنيف 3، لوفد واحد للمعارضة السورية كلها، لأن هذا شرط ضروري لبدء المفاوضات المباشرة، ولكن هذا الوفد الواحد إذا كان برنامجاً كما يريد البيان الختامي- هو اشتراطات مسبقة، فهذا معناه أنه ليس هناك مفاوضات مباشرة. هذه المشكلة التي يجب أن يعيها الجميع».

بعد مشاركة منصة القاهرة في المؤتمر، أعلنت الانسحاب، والتحقت بعدها بالعمل مع منصة موسكو من خلال التشاور مع المسؤولين السعوديين لمحاولة إيجاد حل للمشكلة القائمة، وإجبار الذين لا يريدون الانصياع للقرارات الدولية بأن يذهبوا إلى كلمة سواء، ولا يرفعون السقف فوق القرار 2254. وعليه، أجاب رئيس المنصة، د.جميل، عن سؤال حول قدرة المنصة على إحداث تغيير في البيان الختامي بالقول: «أعتقد أنه (إذا ما لُزمت بتعلم)، وهذا مهم للمستقبل وضغطنا مستمر، وأنا لم أفقد الأمل من تغيير البيان الختامي، ولقنا لهم إذا عديم عندنا، وإذا أصررت أصررتنا، فالقضية مبدئية». وحول إمكانية توحيد المعارضة وتشكيل وفد «موحد» من خلال هذا المؤتمر، بين الدكتور قنبر جميل أن:

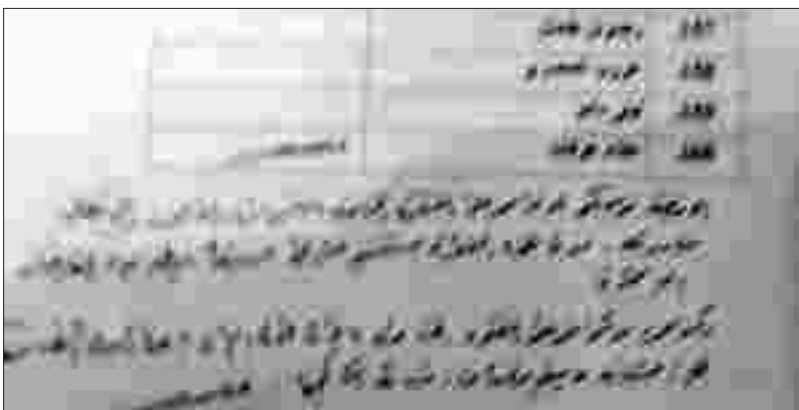
هذا ما حدث



متابعة الضغط لتغيير البيان الختامي

وبهذا، صدر بيان في المؤتمر الذي عُقد دون مشاركة منصة موسكو، وبانسحاب منصة القاهرة. وكشف رئيس منصة موسكو «متابعة المنصة بالضغط من أجل تغيير البيان الختامي، واتصالها مع الأطراف السعودية والروسية وغيرها، مطالبين بإخلاء البيان من كل شيء يخالف قرار مجلس الأمن 2254، لأن في ذلك إفشال للمفاوضات قبل أن تبدأ، وهذا أمر لا ترضى به المنصة، لأن مصلحة الشعب تقتضي الذهاب إلى مفاوضات مباشرة بأسرع ما يمكن لإنهاء الأزمة، والقضاء النهائي على الإرهاب وبدء عملية التغيير الديمقراطي»، مؤكداً أنه بهذا البيان الختامي من المستحيل الوصول إلى مفاوضات، وتابع: «قلنا لهم أن يحافظوا على رأيهم، وأن جلسوا إلى طاولة المفاوضات، وكل منهم يقول رأي، لا أحد سيمنع أحداً بأن يقول ما يريد، ولكن أن يصبح هذا شرطاً مسبقاً فهذا شيء صعب».

وفي السياق، تحدث رئيس منصة موسكو عن تأثير الاستقالات التي حصلت في الهيئة العليا للمفاوضات، عند سؤاله عن ذلك: «أولاً: حول منشأ الاستقالات، فمن الواضح وجود أزمة عميقة لديهم بسبب الخط السياسي الذي أثبت عدم نجاحه وفشله، والآن يجري تقاذف المسؤوليات عما جرى بوضع هذا الطرف المتشدد للمعارضة السورية. كنا قد حذرنا مراراً وبكراً أن هذا الخط طريقه مسدود، وأنا أعتقد أنه إذا استمرت الأمور عند الطاقم الجديد من قيادة منصة الرياض بالطريقة السابقة التي أدبرت بها فسيصل إلى النتيجة نفسها. نحن لم نلمس حقيقة تغييراً في العقلية خلال النقاشات التي جرت معهم، الذي جرى عملياً هو تغيير في الوجود. نحن لا يهمننا تغيير الوجود، بل تغيير السياسات، على السياسيات أن تكون واقعية، وأن تستجيب للمصالح العليا والعميقة للشعب السوري الذي يريد أن يحل الجميع عنه، وأن يعيش وينتهي من الأزمة».



حقائق في صلب النقاشات

أكدت منصة موسكو على لسان رئيسها الدكتور قذافي جميل، ورئيس وفدنا إلى مفاوضات جنيف مهند دليقان، من خلال اللقاءات الإعلامية التي جرت مساء الخميس 2017/11/23، جملة من الحقائق: نُصّب الائتلاف كمثل للشعب السوري من قبل بعض الدول، أي: ليس لأنه يمثل مصالح الشعب السوري بل لأنه يمثل مصالح هذه الدول بالذات. إذا نظرنا إلى تركيبة الائتلاف وهويته نجد داخله كتية كاملة من المسؤولين السابقين من مدراء عامين إلى وزراء وإلى أمراء فرق حزبية وفروع حزبية ورئيس وزراء... إلخ، هؤلاء قضاوا جُل أعمارهم في ظل النظام، وهم يضربون بسيفه، ويترقون برتبته ومراتبه ويستفيدون من مزايا السلطة، وفجأة وبقدرة قادر تحولوا إلى ثوار لا يشق لهم غبار ولا يلينون ولا يتراجعون عن شعاراتهم الثورية، ويتهمون الآخرين أنهم موالون للنظام في حين أن هؤلاء الآخرين قضاوا عمرهم كاملاً في إطار النضال السياسي، ولم يكونوا جزءاً من منظومة الحكم، ولا بأي شكل من الأشكال، عملياً قضاوا أعمارهم في السجون، بينما كان بعض الثوريين الطارئين يدجنون، واليوم يأتون بشعارات ثورية، وكم من شعار ثوري قتل الثورة تاريخياً، هؤلاء الثوريون بشعاراتهم الثورية المتشددة هذه يقدمون الحجة الشرعية للنظام كي لا يذهب إلى المفاوضات ويطلقون عمر الأزمة في سورية.

التي نصبت المجلس الوطني بوصفه مجلساً جاهزاً لاستلام السلطة، على الطريقة العراقية، وهذه الدول هي التي فتحت المنابر الإعلامية لهذه المجموعة، وبالتالي تضخمت، وأصبحت بغير ورس الحزب القائد ذاته الذي يوجد لدى النظام.

مسار جنيف، هو مسار مستمر لأنه الساحة الأساسية لتنفيذ القرار 2254، وفيما يخص «سوتشي» لم تتلق منصة موسكو دعوة رسمية حتى الآن، وإلى الآن أصلاً لم يعلن موعد رسمي، وحينما تتلقى المنصة دعوة رسمية ستتعامل معها بروح إيجابية، لأنها مع أي حوار سوري سوري، يفتح الطريق أمام حل الأزمة السورية. «سوتشي» هو دعم سياسي لمسيرة جنيف، ويمكن أن يكون محطة هامة بالتقارب والتفاهم بين السوريين للوصول إلى التوافقات الضرورية، والسير على طريق حل الأزمة السورية على أساس قرار مجلس الأمن المعروف 2254.

القول بالشرعية على أساس مظاهرات «المجلس الوطني يمثلني» يحوي إشكال كبير، بمعنى «نحن كنا جزءاً من المظاهرات ونعلم كيف كانت ترفع الشعارات وكيف تأتي الكاميرات التي كانت تصور الذي يناسبها وتغفل الشعارات التي كانت لا تناسبها»، لذلك بناء شرعية على أساس ما رفع في المظاهرات من شعارات هي مسألة مشكوك فيها على الأقل. من جهة أخرى حتى لو افترضنا أن هذه الشرعية كانت قائمة في يوم من الأيام، فمرت أكثر من دورة انتخاب. إذا كنا نتحدث عن هذه المظاهرات بوصفها شكلاً من أشكال الانتخاب الديمقراطي. فمرت دورة طويلة، أكثر من خمس أو ست سنوات على هذه الانتخابات الافتراضية، وأصبح يحق للجميع أن يسأل مرة ثانية: هل فعلاً المجلس الوطني يمثل أو لا يمثل وهذا ينطبق على غيره من التكتلات... تظهر شعارات معينة دون غيرها، مسألة لها غاية محددة كانت تعمل عليها، هي ذاتها الدول

علاء عرفات: الوفد الواحد تشكل، والمنصات ما زالت قائمة



عقد ممثلو المنصات الثلاث، مؤتمراً صحفياً، في الرياض، بعد الاتفاق على تشكيل الوفد الواحد، يوم الجمعة 24\11\2017 ومنزل منصة موسكو في هذا المؤتمر الرفيق علاء عرفات، حيث أوضح من خلال إجاباته على أسئلة الصحفيين، موقف المنصة، من بعض القضايا المتداولة..

المنصات ما زالت قائمة

فيما يتعلق بانضمام المنصة إلى الأعمال التي جرت، إننا عملياً موجودون بالدرجة الأولى في الوفد الواحد الذي نشأ بالأمس، وهذه العملية تمت «تفاوضياً» وكانت محكمة عملياً بعدة نقاط جرى حولها نقاش وخلاف. النقطة الأولى، تتعلق عملياً بالبيان الختامي، وما ورد فيه حول «تنحي الرئيس الأسد»، نحن نعتبر أن هذه الفقرة شرطاً مسبقاً ويؤسفنا أن عدم موافقتنا على هذه الفقرة، لم تظهر في البيان الختامي مما أدى إلى أن قياداتنا في دمشق، أصدرت تصريحاً، قالت فيه، أنه في حال عدم ذكر هذه القضايا، فإننا في حل من البيان الختامي. إذا نحن ضد الشروط المسبقة من أية طرف كان سواء الرحيل أو البقاء، هذا بالنسبة لنا موقف ثابت. وكان لنا اعتراض آخر بالنسبة للفقرة التي تتعلق بإيران، أيضاً نحن ضدها، لأن مثل هذه الملاحظات بالنسبة لطرف يلعب دور طرف ضامن في أستانا، عملياً ليس لنا مصلحة بها، بالإضافة، أن ليست إيران وحدها التي تتدخل في سورية، هناك دول عديدة، عندما يذكر أحد ينبغي أن يذكر الباقي. المسألة الثالثة، والتي أضافت تعقيداً شديداً على عملية تشكيل الوفد الواحد هي مسألة التحضيرات لهذا المؤتمر.

2254 برنامج الوفد الواحد

نعتقد أن الإرباكات التي جرت خلال الأيام الماضية يكمن سببها الأساسي في عملية التحضير، ومن حضر لهذا المؤتمر،

بديلاً عن جنيف، أستانا ليست بديلاً عن جنيف، وسوتشي ليست بديلاً عن جنيف، أستانا وسوتشي هما داعمان لجنيف. ينبغي التعامل مع هذه القضية بهذا الشكل، سيكون هناك نقاش طويل بيننا كما أعتقد، ولكن، أعتقد في نهاية المطاف سنتعامل مع سوتشي بشكل إيجابي. من ناحيتنا نحن سنذهب، وعن تركيبة الوفد الذي تم تشكيله، قال عرفات: «الحقيقة كل الأطراف موجودة في الوفد الواحد، ليس هناك أحد مغيب».

منصتنا ستحضر مؤتمر سوتشي

إننا وفد واحد وليس موحد، ماذا يعني هذا؟ أي: أننا متفقين على نقاط كثيرة بالتأكيد، ولكن لدينا آرائنا وممارساتنا المختلفة تجاه قضايا أخرى. فيما يتعلق بمنصة موسكو نحن سنذهب إلى مؤتمر سوتشي، وندعو الآخرين إلى الذهاب، لماذا؟ نعتقد أن سوتشي خطوة إيجابية ستلعب دوراً في تنفيذ القرار 2254 كما فعلت أستانا، أستانا عندما بدأت كثير من الناس ومن المعارضين عملياً رأوا فيها

وخصوصاً أن المبعوث الدولي الذي هو مكلف بتنفيذ القرار 2254 ومن ضمن ذلك الإشراف على تشكيل وفد المعارضة الواحد، لم يرق بواجبه تماماً. أنجزنا الآن عملية الوفد الواحد، ولا نعتقد أن المنصات قد زالت، المنصات ستزول مع تنفيذ القرار الدولي 2254. بما يتعلق ببرنامجنا «برنامج الوفد الواحد» هو: السعي من أجل عقد مفاوضات مباشرة من أجل تنفيذ القرار الدولي 2254 الذي ينهي الكارثة الإنسانية الواقعة على شعبنا وبلادنا بأسرع وقت ممكن.

دليقان: إلى المفاوضات المباشرة دون عائق



أجرت قناة الميادين لقاء مع رئيس وفد منصة موسكو مهند دليقان مساء الجمعة 24\11\2017 بعد الإعلان عن تشكيل وفد واحد للمعارضة ليوضح في اللقاء المسار الذي أدى للاتفاق النهائي وتأثيراته الإيجابية، وتنشر قاسيون فيما يلي بعض ما ورد في إجابات الرفيق مهند، مع العلم أن التسجيل الكامل للحوار منشور في موقع قاسيون الإلكتروني.

وفد واحد ودون شروط

الجديد أنه خلال اليوم ومع الضغوطات العديدة ونتيجة ثبات موقفنا استطعنا الحصول على إنجاز جيد هو تشكيل وفد موسع للمعارضة مكون من 36 شخصاً وتكون نسبة التصويت المرجح 26 شخصاً بمعنى أن أكثر من سبعين بالمائة نسبة ترجيح مع وجود 4 أعضاء من منصة موسكو و4 أعضاء من منصة القاهرة ضمن هذا

ما زالت النقاشات جارية حتى اللحظة في الرياض حول تفاصيل تتعلق بالوفد، ولكن الأمور مرتبة على أساس أن تشكيل الهدف منه الذهاب إلى مفاوضات مباشرة، وهذا ما يدعمه فعلياً مختلف الأطراف الدولية الراحلة للاتفاق: الروس والأمريكان، والضمانون في أستانا وغيرهم. الآن حققنا العتبة التي تسمح بالذهاب إلى مفاوضات مباشرة، أي تشكيل الوفد الواحد للمعارضة، ما يعني أن الجولة القادمة المعلن عنها حتى الآن في 28 الشهر الجاري، ستكون مفاوضات مباشرة.

هناك أطراف لا تزال تضع مطلب «التنحي»، ولكنه لم يعد مطلباً ملزماً للوفد، حيث أننا جزء من هذا الوفد وثبتنا موقفنا الراض لوضع أي شروط مسبقة، وحصلنا على ضمانات من الأمم المتحدة والروس بعدم وجود شروط مسبقة، ولذلك لن يكون هناك شروط مسبقة، وإذا كان هناك من يريد الحديث عن مسائل مثل التنحي، وغيرها فليطرحها على طاولة المفاوضات وستخضع للنقاش.

وهيئة التنسيق، وعسكريين ومستقلين، بالتالي كل الأطراف ممثلة ضمن الوفد، والمرجعية العامة لوفد المعارضة والنظام والجميع هو القرار 2254. وفيه من الوضوح ما يكفي لكي يكون أساساً لعملية التفاوض المباشرة مع النظام. وبالمقابل فإن الآليات المعتمدة ضمن الوفد ستمنع التعطيل، بمعنى أن المرجعية بالمعنى العام هي القرار 2254 والتوافقات التي ستجري ضمن تكتلات هذا الوفد. وقد تمت الأمور بالشكل الذي يضمن عدم تعطيل وتغليب أحد الآراء.

إلى المفاوضات المباشرة

بتشكيل وفد موسع للمعارضة، سنذهب إلى مفاوضات مباشرة في الجولة القادمة، وعندما يجلس السوريون قبالة بعضهم البعض في مفاوضات من هذا النوع هناك مسائل ينبغي حلها، وتصبح العملية ليست عملية تضارب بالمواقف بقدر ما هي تجميع للأفكار، للوصول إلى أفكار أعلى وأكثر قدرة على خدمة الشعب السوري، والحل السياسي. وتتحول المسألة إلى صراع ذو طابع فكري.

المفاوضات، وقد حصلنا على ضمانات لنسبة تمثيل منصتي القاهرة وموسكو ضمن هذا الوفد وحصلنا على ضمانات من المبعوث الدولي دي مستورا، الذي التقى اليوم رئيس المنصة قدرتي جميل في موسكو، وحصلنا كذلك على ضمانات روسية بأن كل العملية ستجري ضمن القرار 2254 دون أي خروج عن هذا القرار ودون شروط مسبقة. على هذا الأساس نحن تساهلنا بمسألة الأرقام رغم أن التمثيل الفعلي من حيث الأوزان والتواجد الفعلي غير متوازن، ولكن نحن نريد أن نيسر الأمور وأن نصل إلى الحل السياسي. وبالتالي قبلنا بما يكفي لمنع تعطيل الذين يريدون التعطيل، لأننا اعتدنا كما نعرفون أن هناك جزءاً من المعارضة من عادته أن «يحرد» أو أن يقول أنه لا يريد أن يكمل التفاوض أو ينسحب من التفاوض وإلى ما هنالك... الآن لدينا ما يكفي من الضمانات أن المفاوضات ستستمر ولن يعيقها عائق. الأطراف الموجودة هي المنصات الثلاث: موسكو، والقاهرة، والرياض بما تحويه من ائتلاف

المواطن المهجر

كالمستجير من الرمضاء بالنار!



لن نتحدث عن المواطنين المهجرين إلى أنحاء العالم أو الدول المجاورة، وإنما عن المواطنين المهجرين من المحافظات الأخرى، أو الأرياف، إلى مدينة دمشق وريفها، وخاصة من المحافظات الشرقية: دير الزور والحسكة والرققة، أو ريف دمشق..؟

■ مراسل قاسيون

على الأكثر، على حصة غذائية على الأقل، وبعض الأسر تحصل على مواد تنظيف أو لباس أو أدوات كهربائية كالمراوح والشواحن وغيرها.. بحسب الجمعية، أو حتى قطع لحم بحسب المناسبات كالأعياد مثلاً. لكن أغلب ذلك كله اختفى واقتصرت المساعدة الإغاثية الأممية أو الخيرية على الوجبة الغذائية، وتراجعت وأصبحت كل ثلاثة شهور «90» يوماً، وأخيراً أصبحت تقريباً كل أربعة أشهر، نتيجة البيروقراطية والفساد، وتخفيض الأمم المتحدة لنسب مواد المساعدات، بحسب الهدر والفساد والنهب..؟

تراجع وتفاوت..!

ببساطة، كان من المفترض أن تحصل العائلة المهجرة على فرشات اسفنجية وأدوات مطبخ وحرامات تدفئة، ومواد تنظيف، ومواد غذائية، من الجمعيات الإغاثية، ومن الجمعيات الخيرية التي أنيطت بها هذه المهمة، ورغم التفاوت في الحصول على ذلك، وحجم الخلل فيه نتيجة الفساد، حيث حرم المستحقون من المهجرين، فقد حصل ذوو الخطوة والفاقدون على كل شيء تقريباً، وهذا ما أدى سابقاً إلى فتح بعض ملفات الفساد التي طالت بعض المسؤولين في أعلى المستويات حسب ما رشح من أخبار إعلامية، إلا أن واقع الحال ما زال مستمراً، على الرغم من تخفيض حجم المساعدات.

تفاوت وتخفيض!

كانت الأسرة تحصل كل شهرين «60» يوماً

بين الرمضاء والنار!

المهجرون المتضررون من التخطيط والفساد، كانوا ضحية محاولات الضبط والإجراءات التي جرت لمحاولة للتخفيف من الفساد على حساب المهجرين والمحتاجين منهم خصوصاً. فقد أوقفت بعض الجمعيات المساعدات عن آلاف الأسر، ومنعتهم من الحصول حتى على المساعدة الغذائية، والتي هي الحد الأدنى من رفق الحياة، وكما عبر عنها أحد المهجرين «شو هو العصفور، وشو هي مرقتة».

الأسباب عديدة

بعض الأسر المهجرة قدمت عقد أجار، لكن الأسر التي قدمت عقد تملك فقد جرى إيقاف استحقاقها من الإغاثة..؟

قالت المواطنة ز/م: لقد بعث صياغتي الذهبية، بعد تهجيرنا، بأشهر، واشترينا لاحقاً

سقفه حتى مستعار، بدل خضوعنا لاستغلال تجار العقارات، فهل أصبحت أسرتنا غنية لا تستحق الإغاثة؟
المواطن أ/ع قال: أنا مهجر، وكنت صادقاً مع نفسي ومع الدولة، وقدمت عقد ملكية بيت في ركن الدين ليس رسمياً، لأنه مستند فقط على ملكية ساعة الكهرباء، لأن المنطقة أملاك دولة، لكنني فوجئت بتوقيف اسمي من الجمعية الخيرية، باعتباري مالك لعقار، لكن باعتباري مهجر، وعدد أفراد أسرتي خمسة فما فوق، فأنا أعتبر فقير حي، وعلي انتظار مجيء لجنة المحافظة لتعيد اسمي كمستحق للمساعدة الإغاثية، لكن مجيء هذه اللجنة غير محدد الموعد، وعلي مراجعة الجمعية كل فترة في انتظار الإعلان عن ذلك، ورفضت

الجمعية تسجيل أسماء وقوائم بذلك، وإبلاغهم برسائل إلكترونية، لأن المحافظة رفضت ذلك، وبمراجعة محافظة دمشق، رفضت أيضاً النظر بالأمر، وطلبت انتظار ذهاب لجنة من المحافظة إلى كل جمعية وفق جدول لم يظهر إلى الآن رغم مرور شهر ونصف، وعيش يا مواطن ضمن التهجير والغلاء..؟!
قاسيون إذ تنقل بعض من أوجه معاناة المهجرين والتعقيدات التي تسببها البيروقراطية، والنهب والفساد وما يسببه من انعكاسات على المهجرين الفقراء، فهي تقف إلى جانبهم، وتطالب بوضع حلول عاجلة وحقيقية تسهل للمهجرين حصولهم على المساعدات، وأكد أنها لن تكون كافية، لكنها تسد نافذة من نوافذ الغلاء والحاجة!

البطاقة ذكية لكن..!

رحلة الشقاء في التسجيل والحصول على البطاقة الذكية، سواء في البحث عن الأوراق والحصول على الوثائق المطلوبة، أم الغرق في زحمة النقل والمواصلات، أم في الازدحام والانتظار ليومين أو ثلاثة، أم مشقة استلامها وغيرها.. جعلت غالبية المواطنين يحجمون عن الحصول عليها، ولسان حالهم يتساءل: هل البطاقة الذكية جعلت طريقة إنجازها غبية.. أم أنهم يتعمدون ذلك..؟

■ زهير مشعان

لأنه مستأجر أو مهجر، وبالتالي عليه أن يحضر سند إقامة.

الوالد والوالدة العاجزان لابد من حضورهما مهما كان وضعهما الصحي، ورغم وجود وكالة قانونية، لأن البصمة إلكترونية..؟

الازدحام الكبير في المراكز المحدودة للتسجيل على البطاقة الذكية..!

وترافق ذلك مع التسجيل على المازوت المخصص للتدفئة، وتقريباً الأوراق ذاتها لكن في مراكز أخرى، وبالشروط ذاتها: أي: صاحب العلاقة، مع استثناء قبول الوكالة، أو الإنابة عن الوالدين مهما كانت ظروفهما، لكن ليس في اليوم نفسه، بل أن تعود مرة أخرى، فلا يمكن تسجيل دفترين في الوقت نفسه..؟!

حل لكنه لم يستمر..؟

أنيطت بمراكز التسجيل على البطاقة



الذكية، مهمة منح بطاقة الحصول على مازوت التدفئة، وبشروط البطاقة الذكية نفسها، وخاصة البصمة الإلكترونية التي تتطلب حضور صاحب البطاقة حضرياً، مما زاد العبء والازدحام على مراكز التسجيل على البطاقة الذكية، وزاد الازدحام أضاعاً مضاعفة. وأمام ذلك جرى الفصل مرة أخرى بين البطاقة الذكية، وبطاقة مازوت التدفئة التي أوقفت، وعادت حليلة لعادتها القديمة..!

رحلة شقاء الاستلام!

بعد انتظار طويل، لمدة أسابيع، رغم أن الأمور إلكترونية، كان المواطنون يرجعون باستمرار ويسألون عن موعد استلام البطاقة، أو يستلمونها مباشرة مما سبب ازدحاماً فأرسلت الشركة المسؤولة رسائل للمواطنين المسجلين بالألا يحضروا إلا حين تلقيهم رسالة بذلك، وكانت خطوة مقبولة لتخفيف الازدحام، وفعلاً انتظر المواطنون ورود رسالة بذلك، ومؤخراً جاءتهم رسائل لحضورهم باستلام البطاقة، مع إحضار صور عن هويات الأبناء غير المتزوجين، والأنكى من ذلك أن يكون الرقم الوطني موجوداً للأبناء الموجودين في دفتر العائلة، وبعضهم

العرقلة في تنفيذها. ولم لا؟ طالما أن الأهداف التي رسمت لهذه البطاقة كبديل عن البطاقة التموينية، حسب ما أعلن، تتعارض مع السياسات الليبرالية الفعلية للحكومات المتعاقبة، وخاصة على مستوى تخفيض الدعم الحكومي، وإلغاء دور الدولة على هذا المستوى، وصولاً إلى إنهائه في المحصلة، لتترك الساحة للمتلاعبين من قوى النهب والفساد بمعيشة المواطنين واحتياجاتهم، بغض النظر عن ما يشاع كله ويصرح به وغير ذلك عن مصلحة المواطنين والحرص عليها.

توفوا منذ خمسين عاماً، أي: قبل ولادة الرقم الوطني بعقود «وتعا حلها بق» رغم أن البيانات ذاتها موجودة في دفتر العائلة، أو في البيان العائلي، ولم تتغير أية واقعة جديدة لأن الفترة الزمنية قصيرة، ورغم أن البيانات ذاتها موجودة في الشبكة الإلكترونية للسجل المدني..؟!

تخطط أم عرقلة متعمدة؟

الوقائع تشير إلى أن هناك بعض التخطيط في إجراءات التسجيل والحصول على البطاقة الذكية، وبطاقة مازوت التدفئة، كما أن الوقائع تشير إلى وجود بعض

المواطن المطعون في كل شيء في حياته: لقمته وبيته وكرامته ووطنه و.. و.. وما أن يخرج من حفرة في طريق بحثه عن العيش بالحد الأدنى، أو بقاءه حياً على الأقل، والتي يرميه فيها المسؤولون، حتى يسقطوه في واحدة أخرى دون شفقة أو رحمة..!

رحلة شقاء التسجيل!

بداية أشارت الأنباء والتعليمات الصادرة، أن الحصول على البطاقة الذكية سهل جداً، ويتطلب فقط: دفتر العائلة أو بيان عائلي، وما يثبت العنوان كفاتورة هاتف أو ماء أو كهرباء وغيرها، والأهم أن يحضر صاحب العلاقة، أو الزوجة، لكن حدثت إشكالات منها:

الفواتير ليست باسم صاحب العلاقة،

جريمة بيئية في الرقة!

تداولت بعض وسائل الإعلام، كما أكد بعض الأهالي، أن بعضاً من قوات سورية الديمقراطية المسيطرين على مدينة الرقة بعد دحر «داعش» منها، تقوم بعمليات اقتطاع جائر للأشجار في الغابات المحيطة بالمدينة.

■ مراسل قاسيون

الأخبار الواردة تقول: إن عمليات قطع الأشجار تلك هي بغاية البيع والتجارة، حيث يتم بيع كل 1 طن بمبلغ 35 ألف ليرة، بالمقابل تقوم هذه القوات بمنع الأهالي من أية عملية احتطاب صغيرة بغاية الاستخدامات البسيطة، بل وتحاسبهم على ذلك، عبر بعض مزاعم المزادة عليهم.

غابات حراجية صناعية

يشار إلى أن المنطقة تم القيام بتحريجها منذ عام 1986، حيث تم اختيار بعض مواقع التحريج المناسبة فيها، وغالبيتها بمحيط بحيرة السد، وعلى ضفافها، ومن أهمها: جعبر1- جعبر2- النشابة- أبو صخرة- الطويحينة- الصفرة- الواسطة- الكرين الأول- الكرين الثاني- الكرين الثالث- محمية الثورة- أبو هريرة- أبو عاصي- شعيب الذكر- غزالة- فخيخة، بالإضافة إلى مواقع أخرى هامة: تشرين- معيذلة- بغيد- السلحبية.

كل شبر بنذر!

غابات منطقة «الكرين» التي تمت زراعتها منذ عشرات السنين حول بحيرة سد الفرات، كانت الأكثر استهدافاً بعمليات القطع الجائرة

تلك، والتي يمكن أن توصف على أنها جريمة بيئية، بكل ما تعنيه العبارة من معنى. فالغابات التي تمت زراعتها منذ ذلك الحين، وحسب قول الأهالي «كل شبر بنذر» أصبحت تشكل رئة بيئية للمنطقة، ومنتجاً طبيعياً للأهالي والزائرين، بالإضافة لاعتبارها ثروة بيئية لا تقدر بثمن في تلك المنطقة، خاصة مع ما استوطن فيها من بعض الحشرات والطيور، وغيرها من الكائنات الحية الأخرى، بحيث أصبحت بعد هذه السنين الطويلة بيئة متعايشة متكاملة مع وسطها.

فإذا كانت هذه الغابات قد تعرضت لكثير من الإهمال طيلة السنوات الماضية، وحتى قبل الحرب والأزمة، لأسباب عديدة، جعلت بعض أشجارها تحتضر تبعاً، على مرأى ومسمع أولى الأمر، بالإضافة إلى عوامل الجفاف التي أتت على الكثير منها، احتضاراً بطيئاً، فإن سني الحرب والأزمة زادت من بؤس واقع هذه الغابات، ليأتي أخيراً: الاحتطاب والقطع الجائر متمماً لمهمة القضاء على هذه الغابات، كما على البيئة التي صنعتها في محيطها.

مهام أخرى

ربما أن المأساة لا تقتصر على البيئة فقط، بل إن واحدة من الغايات الرئيسية للتشجير الحراجي في المنطقة، وبمحيط



توصل إليها أطماعه وأرباحه المرجوة؟ إن وقف هذه الجريمة بحق الغابات والبيئة والبحيرة والمياه، يتطلب وقوف الشرفاء كلهم ضدها، ومناشدة كل من يهمه الأمر للسعي والحيلولة دون استمرارها، والمحاسبة الجدية للعابثين بها!.

البحيرة تحديداً، كانت بهدف حماية هذه البحيرة من انجراف التربة، مع ما تلحقه من تداعيات على مستوى تلوث المياه والبيئة المحيطة. فهل يعي من يحتطب ويجور بقطع أشجار الغابات في المنطقة المخاطر العميقة، التي من الممكن أن

معضية الشام من التهميش للنسيان!



معضية الشام ما زالت تعاني على المستوى الخدمي، وخاصة مشكلة تأمين مياه الشرب، فزغم طول مدة انتظار الوعود، وعلى الرغم من تحسن واقع المناطق المحيطة بها، إلا أن واقعها لم يتغير نحو الأحسن.

■ مراسل قاسيون

من التهميش إلى اللامبالاة، مروراً بالإهمال وليس انتهاءً بهضم الحقوق هو واقع ما يعانيه أهالي البلدة القريبة من دمشق، فشبكات المياه والكهرباء والهاتف في خبر كان، والطرق والمواصلات حدث بلا حرج. أهالي البلدة يتكبدون شهرياً آلاف الليرات لقاء شراء مياه الشرب من الصهاريج، على حساب معيشتهم واحتياجاتهم، وذلك كون الشبكة الرئيسية تعمل يوماً واحداً في الأسبوع لضخ المياه فيها فقط، وهي مشكلة قديمة متجددة لم تجد لها حلاً حتى الآن، على الرغم من كثرة الوعود من أجل حلها طيلة السنوات السابقة.

فإذا كانت المياه كحاجة حياتية، للشرب وللغسيل والنظافة والصحة، مشكلتها على هذا الشكل من المعالجة البيئية، فكيف هو الحال على مستوى بقية الخدمات والاحتياجات. المشكلة الأخرى التي يعاني منها الأهالي هي: مشكلة المواصلات، فعلى الرغم من توفر وسائل النقل، باصات وسرافيس، إلا أن المشكلة بالنسبة للباصات بأنها لا تدخل

المدينة، على الطرف المقابل فإن الكثيرين من سائقي السرافيس يتحكمون بالمواطنين، ليس على مستوى خط السير داخل البلدة فقط، بل على مستوى الالتزام بالسفرات، ففي فترتي الذروة، صباحاً ومساءً، التذرع قائم بالتعاقد مع المعامل والمدارس، وأثناء النهار التذرع بالمازوت، وأكثر من يعاني من هذه المشكلة هم شريحة الطلاب والموظفون، الذين ترتبط مواعيد تحركهم وحاجتهم للمواصلات مع ساعات الذروة تلك.

شبكة الهاتف مقطوعة كلياً، أما الكهرباء فهي ما زالت غير مستقرة، والشبكة العامة بخير كان، رغم الوعود كلها عن تأهيلها وإعادة الحياة، والاعتماد قائم على المولدات، مع ما يعنيه ذلك من نفقة كبيرة إضافية يتحملها الأهالي، تصل إلى آلاف الليرات شهرياً، حسب الحاجة وساعات الاسترجار، طبعاً مع عدم تغييب

عوامل الاستغلال الإضافية على تلك الحاجة الضرورية على البدائل المتاحة من بطاريات وليدات وغيرها.

الشوارع داخل المدينة مليئة بالحفر، فلا ملامح فيها لشوارع حقيقي معبد، ولا إنارة ولو بسيطة تكسر الظلام والعتمة فيها، بحيث تبدو شوارع المدينة ليلاً كأنها طرق منسية في مدينة للأشباح، ومع قدوم الشتاء ستصبح هذه الحفر عبارة عن برك ماء وطنين، فكيف سيغدو المسير عليها لكم أن تتخيلوا، وخاصة بالنسبة لكبار السن والأطفال.

أهالي البلدة يطالبون بحقوقهم على مستوى الاهتمام بالخدمات العامة أسوة بالبلديات المحيطة بالحد الأدنى، فالمنطقة إجمالاً تتحسن خدماتها تبعاً باستثناء بلدتهم التي يشعرون بأنها مهملة على المستوى الرسمي، حالها كحالهم من التهميش والنسيان!؟

البوكمال وتعزيز عوامل الأمان

■ مراسل قاسيون

الأخبار الواردة من مدينة البوكمال بعد دحر «داعش» فيها وخروجها منها لا تسر، فقد بدأت عمليات التعفيش المنظم وغير المنظم فيها، من البيوت وصولاً إلى أسلاك الكهرباء في الشبكة العامة.

ومع عدم استقرار عوامل الأمان في المدينة والقرى المحيطة بها بشكل جيد حتى الآن، ما زالت الخشية هي السائدة لدى الأهالي، فهؤلاء يتخوفون من العودة والاستقرار في المدينة، خاصة مع نسبة الدمار الكبيرة التي لحقت بالأبنية والبيوت والبنية التحتية، والأهم هو ندرة المواد الغذائية في المدينة ومحيطها، وارتفاع أسعار المتوفر منها بشكل لا يصدق العقل، فعلى سبيل المثال وصل سعر 1 كغ من السكر إلى 7 آلاف ليرة، فأصحاب المحال التجارية يتخوفون من فتح محلاتهم ومعاودة أنشطتهم خشية السرقة والتشليح في ظل تدني عوامل الأمان.

سبب آخر للخشية لدى الأهالي، يتمثل بوجود بعض الجيوب التي ما زال التنظيم الإرهابي «داعش» يسيطر عليها في بعض القرى القريبة المحيطة بالمدينة، على ضفاف الفرات الشمالية وبالمناطق الحدودية مع العراق، مع ما يمثله هذا التواجد من مخاطر قد يتعرض لها أبناء المدينة والقرى الأخرى التي تم دحر «داعش» منها.

الأهالي في مدينة البوكمال والقرى التابعة لها يطالبون بتعزيز عوامل الأمان في المنطقة، مع وضع حد للمستغلين كلهم على هامش ضعف هذه العوامل في المرحلة الحالية وبالسرية الكلية، نظراً لما يمثله هؤلاء من سوء على مستوى الممارسة، وخاصة بالنسبة لعمليات التعفيش والسرقة التي يقومون بها، مع انعكاساتها السلبية الأخرى على مناحي الحياة والاستقرار المنشود كافة بعد دحر الإرهابيين منها.

الرياضة ومنشأتها إلى التسليح الاستثماري



تم البدء بأعمال إعادة تاهيل مدينة الأسد الرياضية في اللاذقية على إثر إخلاء شاغليها من النازحين، نتيجة ظروف الحرب والأزمة، وذلك مطلع شهر تشرين الثاني الحالي.

■ عاصي اسماعيل

الخاصة والعامة، ولتفقد بناء عليه أحد أهم غاياتها وأهدافها، على المستوى الرياضي والاجتماعي والثقافي، كمنشأة رياضية كبيرة عامة، عبر بوابات الاستثمار والتشاركية، حالها كحال بقية المنشآت الرياضية التي سبقتها على هذا المستوى في غيرها من المدن!

الأبواب المغلقة أمام الفقيرين

التوجه الحكومي بإدخال الاستثمار كخطة مستقبلية للمدينة، يتعارض مع ما تم التصريح به مع بداية عمليات التاهيل، مطلع الشهر، فقد صرح محافظ اللاذقية في حينها عبر وسائل الإعلام: أن «الفرق الرياضية عادت لتمارس نشاطها الرياضي في الألعاب الرياضية جميعها، وأنه خلال الفترة القريبة القادمة ستعود المدينة إلى سابق ألقها، وتستقبل الزوار جميعهم، وتصبح كما كانت متنفساً لأبناء محافظة اللاذقية وضيوفها، وقاصديها بهدف الزيارة والتزهر».

أما رئيس الاتحاد الرياضي فقد قال: «إن المدينة ستعود إلى دورها الرياضي والثقافي والاجتماعي»، مؤكداً أن هناك سعي حثيث لكي تكون المنشآت الرياضية شاملة، وجامعة لأبناء الوطن كافة في سورية».

في ظل هذا التوجه الاستثماري الحكومي نتساءل: أين سيصبح الدور الرياضي والثقافي والاجتماعي للمدينة، وهل ستبقى أبواب المدينة مفتوحة أمام الجميع كمتنفس لأبناء اللاذقية وزوارها؟

مما لا شك فيه أن العقلية الاستثمارية التي ستتسبب الموقف بالنتيجة استناداً للتوجه الحكومي أعلاه، ستغلق الأبواب أمام الغالبية

في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2017/11/21، كلف المجلس «وزارات الأشغال العامة والإسكان، والإدارة المحلية، والبيئة والسياحة، والاتحاد الرياضي العام، والمؤسسة العامة للإسكان، بوضع برنامج زمني لعودة مدينة الأسد الرياضية في اللاذقية إلى ألقها، ووضع خطة استثمارية لها بالتوازي مع قيام المديريات الخدمية كافة في المحافظة بالمباشرة بخطة تاهيل المدينة بمراقبتها كافة».

حصة الاستثمار محفوظة!

تكليف الحكومة أعلاه، بوضع البرنامج الزمني لاستكمال إعادة التاهيل للمدينة بمراقبتها كافة لا بد وأنه جيد، خاصة وقد تم تخصيص 400 مليون ليرة من أجل البدء بتنفيذ الأولويات الضرورية، وذلك على إثر الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة للمدينة منتصف الشهر، من أجل إطلاق الخطة المتكاملة لإعادة تاهيل المدينة، حيث أوضح في حينها: أن «الخطة تتألف من شقين: الأول: يتضمن إعادة الخدمات والمرافق العامة من ماء وكهرباء وزراعة وطرق ومختلف أعمال البنية التحتية الرئيسية. والشق الثاني: يتضمن تنفيذ الخطة الفنية والوظيفية لتعود المنشأة إلى عملها، وسيتم رصد المبالغ تدريجياً لإعادة تاهيل المدينة بشكل كامل».

لكن المملت بالتكليف الحكومي أعلاه هو: وضع خطة استثمارية للمدينة بالتوازي مع برنامج التاهيل الزمني، ما يعني أن المنشأة الرياضية، وبعد استكمال إعادة تأهيلها بالمال العام، سيفتح الباب فيها للاستثمارات

من الفقيرين، وستفتح بالنتيجة أمام القلة من الممتهنين وأصحاب الثروات والمترفين، فيما تبقى البقية الباقية من أبناء اللاذقية وفقرائها وزوارها على أعتابها مشاهدين فقط، ومتحسرين على ما يفترض من أدوار رياضية واجتماعية وثقافية وغيرها، في مقابل ما سيحصده المستثمرون والفاقدون من أرباح في جيوبهم على حساب الرياضة ومنشأتها.

تسليح معمم

ربما لم يعد مستغرباً في ظل السياسات الليبرالية الحكومية المعتمدة، المحابية للعقلية الاستثمارية الربعية والمشجعة لها، أن يغدو نمط التسليح معمم على مناحي الحياة كافة، الاقتصادية والاجتماعية وحتى

لم يعد مستغرباً في ظل السياسات الليبرالية الحكومية المعتمدة المحابية للعقلية الاستثمارية الربعية والمشجعة لها أن يغدو نمط التسليح معمم على مناحي الحياة كافة.

السياسية، ولتغدو الرياضة ليست استثناءً من هذا التعميم، حالها كحال منشأتها التي تذهب تبعاً لمصلحة الاستثمار والمستثمرين، ضاربة عرض الحائط بالتغني كله عن دورها ومهامها المفترضة، والتي يتم الترويج لها بالكلام فقط.

وأمام هذا النمط من التغول الاستثماري على الممتلكات العامة وأموال الدولة، والتسليح النمطي لمناحي الحياة كافة، بدعم وتشجيع حكومي رسمي، يبدو أن الضرورة تقتضي الوقوف في وجه هذه السياسات ومفززاتها، التي أخلت حياة الناس، وخاصة الغالبية من الفقيرين، إلى جحيم، من أجل القطع معها بشكل نهائي، وذلك ليس من أجل مصلحة الناس فقط، بل من أجل المصلحة الوطنية بشكل عام.

المدينة الجامعية الفاضلة!

يحمل وصف المدينة الجامعية في جامعة دمشق كما جاء في موقعها الرسمي: عبارات خلابة، ولعل الأدق «خليفة»، فمما جاء فيها: «جهزت غرف الوحدات السكنية تجهيزاً جيداً بشكل يوافق متطلبات الطالب الجامعي، بحيث خصص لكل طالب سرير وخرانة وطاولة وكرسي، كما خصص لكل وحدة سكنية مكتبة فرعية للدراسة، وقد استوفت هذه الوحدات الشروط الصحية كافة، فالأبنية مزودة بالتدفئة المركزية.. حيث تتوفر في هذا السكن سبل الراحة والهدوء للطالب لقاء رسم رمزي».

■ سمر علوان

ويحسب من يقرأ هذا الكلام من الطلاب المقبلين على الحياة الجامعية لأول مرة، أن السكن الطلابي ينعم بالدفء والسلام والراحة، ويتيح جواً ملائماً للدراسة والتحصيل العلمي، لكن ما مدى صحة هذا الكلام؟

على أرض الواقع

يكشف الطالب المستجد، أن الحصول على سرير ينام عليه هو إنجاز عظيم لمن يقطن المدينة الجامعية، وأن كثيرين ينتهي بهم المطاف إلى النوم على الأرض، فعدد الأسرة لا يتناسب مع عدد الطلاب، والوحدات السكنية تتحمل أضعاف طاقتها الاستيعابية، ليصل العدد في بعض الغرف

إلى 12 فرداً ينام نصفهم على أسرة طابقية، ويتدبر النصف الآخر أمره كيفما اتفق، وبالطبع فإن حشر هؤلاء في غرف يفترض أنها مخصصة لربع هذا العدد يعني: الحرمان حتى من خزانة يضع فيها الطالب ثيابه وكتبه، فيضطر إلى إبقائها في الحقائب تحت السرير طيلة العام، أو يتقاسم خزانة واحدة مع اثنين من زملائه، فهل مازال بالإمكان الحديث عن الراحة؟

لولا الأزمة!

زيادة الأبنية السكنية لتستوعب الأعداد المتنامية من الطلاب هو الحل المنطقي الوحيد بدلاً من تكديسهم في الغرف، لكن هذا المطلب يصطدم بالأزمة وتداعياتها، تلك الشماعة السحرية، التي تنوء بحمل كل تقصير أو فساد على امتداد البلاد،



من الامتيازات، أو يقدمون على شراء وصول سكن وهمية بالاتفاق مع إدارة الوحدة.

وفي حين يعيش من يملك الوساطة والنفوذ والمال حياة هانئة بين أحضان السكن الجامعي، يعاني آلاف الطلاب من ظروف معيشية سيئة للغاية، فرضت عليهم لمجرد أنهم حلموا باستكمال دراستهم الجامعية، دون أن يكون في حوزتهم ما يكفي من المال لتحقيق أحلامهم في مثل هذا المكان!؟

يمكن أن تجد غرفة تكتظ بعشرة طلاب، إلى جانب أخرى يتفرد فيها طالب واحد فقط، لمجرد انتمائه لاتحاد الطلبة أو امتلاكه «وساطة رفيعة المستوى» تعطيه الحق في أن يسكن وحده فيما يعاني رفاقه الآخرين لمجرد أنهم لا يمتلكون الخطوة التي يمتلكها، وبين هذا وذاك يمكن أن تجد غرفاً وسطية، فيها أقل من العدد الاعتيادي، وعادة ما يكون أصحابها من ذوي الوساطة الأقل شأنًا، بحيث لا تسمح لهم سوى بقر محدود

فمنذ بداياتها تم زيادة عدد الطلاب في الغرف بشكل كبير، وإيقاف العمل بنظام التدفئة المركزية، إلى جانب توفير الماء الساخن ليوم واحد بدلاً من اثنين أو ثلاثة في الأسبوع. ولك أن تتخيل المعارك الأسبوعية الطاحنة على الاستحمام. أضف إلى ذلك تراجع الاهتمام بمكافحة الحشرات وتنظيف مجرى النهر.

خيار وفقوس

المضحك المبكي، أنك في المدينة الجامعية

الإنفاق في موازنة 2018: 3187 مليار ليرة، وحوالي 6,3 مليار دولار وبالمقابل فإن الحكومة تقدر بأن الإيرادات العامة ستغطي ثلاثة أرباع هذه النفقات والباقي سيمول بالعجز، فما هي مصادر الإيرادات وكم تتوقع الحكومة أن تحصل من ضرائب الأجور والأرباح، وما الإيرادات المتوقعة من النشاط الاقتصادي لجهاز الدولة حيث الإنفاق الاستثماري القليل؟

مصادر الإيرادات العامة...

في موازنة 2018



الإيرادات ثلاثة أرباع النفقات

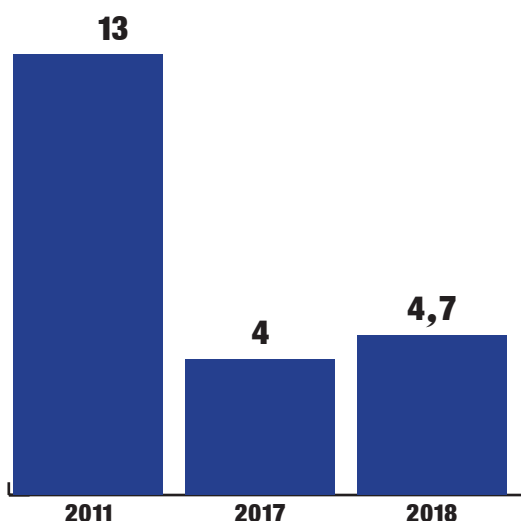
ويتوضح من مقارنة توزيع النفقات، والإيرادات عدم تناسب، فعملياً تحصل النفقات الجارية على ثلاثة أرباع الإنفاق، بينما تقدم هذه الجوانب قرابة ثلثي الإيرادات فقط. بالمقابل فإن الإنفاق الاستثماري البالغ الربع فقط يحقق إيرادات استثمارية بالنسبة ذاتها، ما يعني أن زيادته تحقق زيادة في الإيرادات.

الإيرادات العامة قد تراجعت بمقدار: 63% بين بداية الأزمة وحالياً. وتوزع الإيرادات العامة بين جوانب ثلاثة أساسية: الجاري بنسبة 65% ومقدار: 1540 مليار ليرة وحوالي 3 مليار دولار تقريباً، الاستثماري: 26% ومقدار: 624 مليار ليرة، وحوالي 1,24 مليار دولار. والاستثنائي «حقوق الدولة»: 9% ومقدار 214 مليار ليرة وحوالي 0,4 مليار دولار.

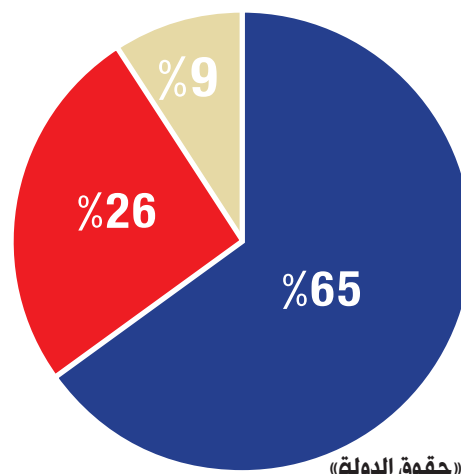
ستبلغ الإيرادات في موازنة عام 2018: 2378 مليار ليرة، أي حوالي 4,75 مليار دولار وفق سعر الصرف المقرر في الموازنة: 500 ليرة مقابل الدولار. وترتفع الإيرادات عن 2017 بنسبة 18% مقاسة بالدولار، حيث قدرت موازنة 2017 الإيرادات العامة بمقدار: 1905 مليار ليرة وحوالي 4 مليار دولار وفق سعر صرف موازنة 2017: 470 ليرة مقابل الدولار. وبمقارنة الإيرادات في عام 2018 بعام 2011 فإن

سنستعرض الإيرادات العامة وفق تصنيفاتها الأساسية إيرادات جارية: أهمها الضرائب والرسوم، وإيرادات استثمارية أهمها الموارد التي تحصلها الدولة من الإنفاق الاستثماري أي من موارد جهاز الدولة الاقتصادي، ومن ملكياته وحقوقه، ولكن البداية مع رقم الإيرادات العامة.

الإيرادات العامة - مليار \$



توزع الإيرادات العامة 2018 - %

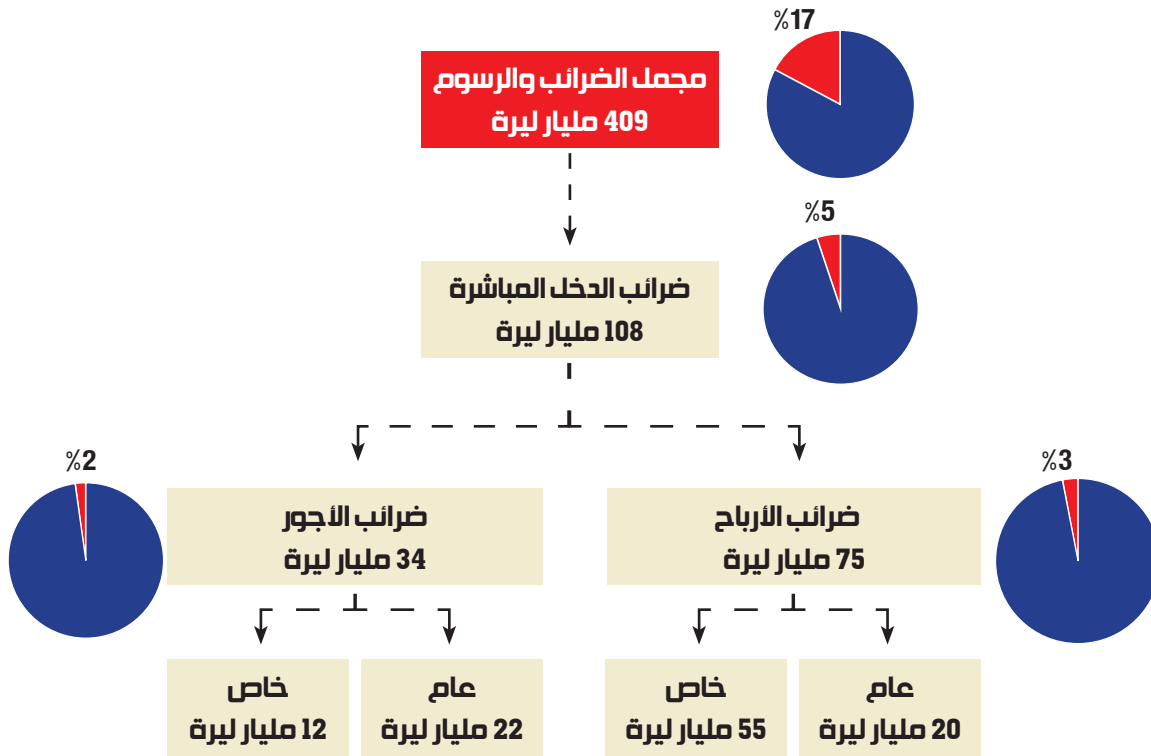


18%

ازدادت الإيرادات العامة في موازنة عام 2018 بنسبة 18% مقاسة بالدولار وبنسبة 20% مقاسة بالليرة

الجاري
الاستثماري
الاستثنائي «حقوق الدولة»

ضرائب الأجور وضرائب الأرباح



● ضرائب الأجور: 33,6 مليار ليرة موزعة بين القطاع العام: 21,8 مليار - ضريبة أجور القطاع الخاص: 11,8 مليار.

● تدفع الأجور والرواتب نسبة 31% من ضرائب الدخل المباشرة، فهل تحصل على نسبة 31% من الدخل الإجمالي؟! بالطبع لا، إن حصة الأجور من الناتج تتراوح اليوم بين 11-18% وفق تقديرات الناتج المختلفة، أي أنها تحصل على نسبة قليلة من الدخل الإجمالي، ولكنها تساهم بنسبة تقارب الثلث من ضرائب الدخل المباشرة!

● ضرائب أرباح القطاع الخاص والدخل المقطوع تبلغ 55 مليار ليرة، فإذا كانت النسبة الوسطية للضريبة 10%، فإن هذا يعني أن الناتج الذي ينتجه القطاع الخاص لا يتعدى 550 مليار ليرة خلال السنة، أي حوالي مليار دولار! إن انخفاض رقم ضريبة الأرباح المتوقعة غير منطقي، ويعبر عن التصالح مع حجم التهرب الضريبي الكبير. فإن كان القطاع الخاص لا يحقق إلا ناتج مليار دولار، فمن يحقق الناتج الذي تبلغ أدنى تقديرته 15 مليار دولار؟!!

● ضرائب الأرباح: 75 مليار ليرة موزعة بين القطاع العام: 20 مليار - القطاع الخاص: 43 مليار - ضريبة الدخل المقطوع: 12 مليار.

تتوزع الإيرادات الجارية بين الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة، وبين فروقات الأسعار، وبين إيرادات أخرى غير واضحة، وبين إيرادات بدلات الخدمات بأقل نسبة. تشكل فروقات الأسعار النسبة الأكبر من الإيرادات الجارية: 50%، وهي ما سنعود إليه لاحقاً لمقارنتها بالدعم الاجتماعي في الإنفاق.

أما الضرائب والرسوم بمجموعها فستبلغ إيراداتها: 409 مليار ليرة، وحوالي 818 مليون دولار ونسبة 17% من الإيرادات الإجمالية. وأهم بند فيها هو ضرائب الدخل المباشرة، الموزعة بين الأرباح والأجور، وبين القطاع العام والخاص، والتي يبين مشروع موازنة 2018 تفصيلاتها.

تشكل ضرائب الدخل المباشرة بمجموعها: 108 مليار ليرة، وحوالي 242 مليون دولار، بزيادة 16% عن العام الماضي. موزعة بين ضرائب الأرباح وضرائب الأجور بالشكل التالي:

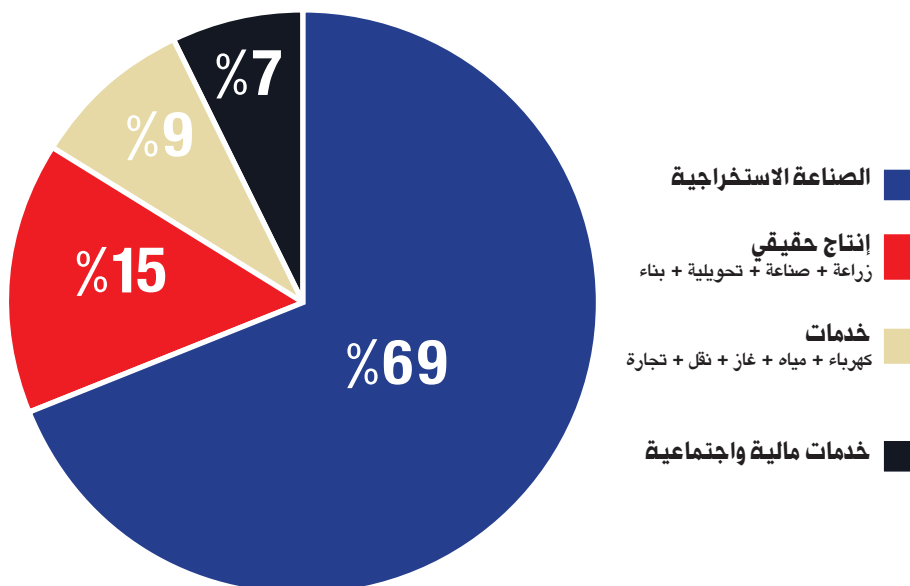
● ضرائب الأرباح: 75 مليار ليرة موزعة بين القطاع العام: 20 مليار - القطاع الخاص: 43 مليار - ضريبة الدخل المقطوع: 12 مليار.



إيرادات الاستثمار العام

550%

تحصل الصناعة التحويلية العامة على إنفاق 16,4 مليار ليرة فقط، وتنتج إيرادات استثمارية 95 مليار ليرة، أي نسبة الإيراد للإنفاق تفوق 550%.



ستبلغ الإيرادات الاستثمارية، أي الفوائض الاقتصادية الناجمة عن النشاط الاقتصادي العام: 623 مليار ليرة، وحوالي 1,24 مليار دولار، ونسبة الربع تقريباً من الإيرادات الإجمالية.

وتتوزع هذه الإيرادات بين القطاعات الاقتصادية العامة، لتكون النسبة الأكبر منها في قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يسجل إيرادات تبلغ: 428,8 مليار ليرة، ونسبة 69% من الإيرادات الاستثمارية، تليها إيرادات الصناعة التحويلية بمقدار 94 مليار ليرة، ونسبة 8% من الإيرادات الاستثمارية.

الملفت في هذا السياق هو المقارنة بين الإنفاق الاستثماري الإجمالي، والإيراد الاستثماري الإجمالي. حيث أن إنفاقاً استثمارياً مقداره: 1,65 مليار دولار في 2018، سيحقق فوائض اقتصادية: 1,24 مليار دولار. أي أن إنفاق بمقدار 100 يحقق فوائض إجمالية بمقدار 75، ونسبة الإيراد الكلي للإنفاق الكلي 75%.

وإذا ما قارنا الإنفاق في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، مقابل الإيرادات في هذه القطاعات، باستثناء قطاع الصناعة الاستخراجية يتبين التالي: مجموع الإنفاق على الصناعة التحويلية + الزراعة + البناء والتشييد + الكهرباء والغاز والماء والنقل والمواصلات والتخزين = 175 مليار ليرة مجموع الإيرادات: 148، أي نسبة الإيراد الحقيقي للإنفاق الحقيقي 84%.

الدولار دون النفط... دولار غير عالمي



لا تزال الولايات المتحدة المستهلك الأكبر للنفط، ولكن مع ذلك فإن الاستهلاك الأمريكي للنفط قد تراجع إلى حد بعيد في السنوات الأخيرة الماضية. المنتدى الاقتصادي العالمي لاحظ في عام 2015 التراجع الكبير في الطلب الأمريكي على النفط منذ أزمة عام 2008، ولكن الإعلام تجاهل هذه المعطيات.

ليلي نصر

بينما كان الطلب يتراجع، فإن سعر البرميل قد استمر في الارتفاع بسبب سياسة الفيدرالي الأمريكي التضخمية عبر التيسير الكمي، وتداول النفط في البورصات. وتقريباً منذ أن بدأ البنك الفيدرالي الأمريكي بتقليص سياسة الضخ النقدي، فإن أسعار النفط بدأت تنخفض بشكل خطي، مع انكشاف الطلب الفعلي المتراجع. وقد أعلنت EIA إدارة معلومات الطاقة العالمية، عن حالة ركود محيط في الطلب العالمي على الطاقة، حيث الولايات المتحدة هي المحرك الأساسي لهبوط الاستهلاك منذ عام 2010.

وانخفض الطلب الوسطي اليومي العالمي من 3,5 مليون برميل يومياً في 2010 إلى 0,7 مليون برميل تقريباً، ولم يرتفع حتى عام 2017 سوى إلى 1,5 مليون برميل.

إن البيانات الرسمية الأمريكية حول مستوردات النفط الخام، تشير إلى أن السوق الأمريكية بدأت تفرق في ركود الطلب على النفط منذ 2009، ووصلت إلى مستويات لم تظهر منذ التسعينيات.

وفي المقابل فإن الصين قد سبقت الولايات المتحدة في الطلب العالمي، وباعتبارها المستورد الأكبر عالمياً للنفط. والتعاطي السائد مع تراجع الاستيراد النفطي الأمريكي، هو القول: أن النفط الصخري أصبح قادراً على تغطية جزء من الطلب. ولكن البيانات تقول: أن الأمريكيين يستهلكون كميات أقل من المنتجات النفطية منذ عام 2008. أي: أنها تشمل المصادر النفطية جميعها.

ويطرح تساؤل هنا حول سيطرة الدولار على سوق النفط العالمية، طالما أن الولايات المتحدة لم تعد المستهلك الأكبر عالمياً، وطالما أنها أصبحت تعتمد على نفطها الصخري أكثر من اعتمادها على النفط العالمي؟ إضافة إلى هذا فإن الوضع الجيوسياسي العالمي يزيد من المخاطر. حيث إن 40% من النفط الإيراني يذهب إلى الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل فإن الولايات المتحدة تجدد العقوبات على إيران. الأمر الذي سيدفع نحو مزيد من الدفع لتخلي إيران عن تصدير نفطها بالدولار.

وعلى هذا المقياس تقاس حالات أخرى، أي: كلما قلّ المستفيدون من سيطرة الدولار على النفط، كلما ازداد

المسعى نحو استبدال الدولار لتداول النفط.

الصين بتعميقها لروابطها مع روسيا، والتي أصبحت تنافس السعودية على المركز الأول في تأمين حاجات الصين من البترول. بالإضافة إلى المساعي الروسية الصينية لتوسيع تبادلهما بعملاتهما المستقلة.

والأهم هو: ما أعلنته الصين حول إتاحة شراء النفط باليوان القابل للتبديل بالذهب، الأمر الذي سيذهب للتطبيق خلال شهرين، كما تقول الجهات الرسمية الصينية.

وأخيراً، السعودية، الشريك الأساس للولايات المتحدة في هيمنة البترودولار، تبتعد الآن عن هذه الشراكة الطويلة. فالموقف الأمريكي من التوتر القطري-السعودي، هو واحد فقط من مظاهر التباعد. والأوضح هو تأثير التوسع الصيني في المنطقة، وما نتج عنه من الإعلان بأن السعودية قد «تجبر» على الانضمام إلى تبادل النفط بعملات غير الدولار.

إن للنفط أهمية عالية، لأنه إلى جانب العملة، يعبر عن وضع الاستقرار الاقتصادي، فعندما يتراجع استهلاك الطاقة، فهذا يعني أن الاقتصاد برمته متراجع.

عندما يكون لدى دولة سيطرة احتكارية على تجارة الطاقة العالمية، عبر عملتها كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إدماناً مالياً يصيبها.

مجلة فورين بوليسي المجلة الرسمية لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، حذرت في عام 2009 من «مؤامرة

السوق ومحاولة التخلي عن الدولار عالمياً، وفي المقابل فإن التضخم في الولايات المتحدة سيرتفع بصورة غير مسبوقة.

إن هذه العملية قد بدأت بالفعل، ومن الواضح أنها ستؤدي إلى عملية إعادة تموضع في وضع العملات العالمية. البعض يعتقد بأن هذه العملية إيجابية، وأنها ستشكل «ربيعاً عالمياً جديداً»، وستؤدي إلى تقليص التمرکز في الاقتصاد العالمي، وستؤدي إلى عالم متعدد الأقطاب، ولكن الوضع أعقد من ذلك....

■ من مقال: Lies And Distractions Surrounding The Diminishing Petrodollar- Brandon Smith

حول الدولار»، ولكنها خففت من تأثيرها قائلة: إن ابتعاد النفط عن الدولار لن يحمل تأثيرات على الاقتصاد الأمريكي، وإن تجارة النفط بالدولار ليست أكثر من اتفاقية، وإن كنا نتفق معهم في أنها ليست أكثر من اتفاقية وهي عرضة للتبديل، إلا أن تأثيراتها على الاقتصاد الأمريكي ستكون كبيرة. تريليونات الدولارات موجودة في الخارج، ووظيفتها الأساسية مرتبطة بوظيفة الدولار كعملة أساسية في التجارة الدولية، وعلى أساس كون الدولار الاحتياطي العالمي. فما الذي تقدمه هذه الدولارات إذا ما فقد الدولار هذه الوظيفة؟ لا شيء... وبالتالي فإن مجمل هذه الدولارات المنتشرة عالمياً، ستتدفق إلى الولايات المتحدة عبر قنوات مختلفة، وسيكون لهذا أثر كبيرة على قيمة الدولار، عبر اتجاهات

إن استمرار وتوسع الإنتاج العالمي اليوم يتطلب انتقال الثروة من فوق إلى تحت وتخفيض الربح الأعلى مقابل توسيع الاستثمار

يعتقد بعض المحللين الاقتصاديين في الولايات المتحدة تحديداً، بأن عملية تراجع الدولار العالمي هي عملية مدروسة تشارك فيها النخب المالية العالمية، التي تتحدث عن «نظام عالمي جديد» أو إعادة تهيئة النظام العالمي، على أساس بديل عن الدولار، ولكن مقابل الاحتفاظ على مستوى أعلى من المركز المالية. والرائج في الحديث حول هذا البديل هو: استخدام فكرة عملة عالمية كحقوق السحب الخاصة الصادرة عن صندوق النقد الدولي... ومن المنطقي أن تسعى النخب المالية العالمية إلى التكيف مع الأمر الواقع، لعدم قدرة الدولار على المحافظة على موقعه العالمي، وتحاول أن تخلق بديلاً يحافظ على التحكم بالنقد العالمي. ولكن هذا لا يغير من عمق الأزمة شيئاً، فالأزمة تكمن في عدم قدرة الاقتصاد العالمي على تجديد نفسه، ومركزية النقد كأداة تمويل وتبادل، أي: امتلاك التحكم به من قبل نخبة عالمية هي المشكلة. إن استمرار وتوسع الإنتاج العالمي اليوم، تتطلب انتقال الثروة من فوق إلى تحت، وتخفيض الربح الأعلى مقابل توسيع الاستثمار... وهو أمر لن ترضخ له طواغية النخب العالمية المالكة للجزء الأكبر من الثروة، والساعية دوماً نحو الربح الأقصى....

ممثلة القاع «أم يوسف»



على حساب الفقير والمشردين والنازحين.

فالموجودون في قاع المجتمع، رغمًا عن إرادتهم، من فقراء الحال والمعدمين والمهمشين، كانوا منسيين قبل الحرب والأزمة، بمطالبهم وهمومهم ومعاشهم وخدماتهم ومستقبلهم، وقد أصبحوا ضحايا أساسيين لهذه الحرب، كما طحتهم الأزمة بتداعياتها، وزاد عليهم من أثارها تكالب المستغلين عليهم من كل حذب وصوب، بالإضافة إلى وسائل التشويه كلها المتعمدة لواقعهم ومعاشهم.

أم يوسف واحدة من ممثلي قاع المجتمع بكل ما فيه من فقر وبؤس وشقاء، وبكل ما فيه من عزيمة وإرادة صلبة، مع كل الصق والشفافية، وبكل ما فيه من انتماء على الرغم من الإنكار والتغيب الرسمي لها ولأمثالها.

وما من شك بأنها ليست وحدها الصامدة في هذا القاع، بل لعلها نموذج واحد فقط من نماذج كثيرة إيجابية غيرها، لكنها غيبية ومنسية ومعتم عليها مثلهم، في مقابل تسليط الأضواء عمداً على بعض النماذج السلبية من هذا القاع من أجل تعميم تجريمه بالأذهان، والتعمية عن كل موبقات المترفين والمستغلين، وفجور تجار الحرب والأزمة والفاستين، الذين يشدوا أزرهم بالسياسات الحكومية المحابية لهم، والتي كانت أصلاً أحد أهم الأسباب في هذا الفرز الاقتصادي الاجتماعي الطبقي، مع مفرزاته كلهم، بما فيها الحرب والأزمة الطاحنة نفسها مع تداعياتها كلها.

وكان حال أم يوسف يقول عن لسان الموجودين كلهم في هذا القاع: «هنا القاع هنا الإرادة والكرامة».

تم ساكت، وعم يدرسو ويعملو اللي عليهم وزود».

وتضيف: إن بناتها الاثنتين الكبار في الكثير من الأحيان يضطران للذهاب إلى جامعاتهن سيراً على الأقدام، لعدم توفر أجار المواصلات، وضرورة حضور المحاضرات: «من الصبح بيروحو ع لحم بطنهم، ويرجعو بياكلو مع أخواتهم ومعى عند المساء.. هي هالوجبة اليتيمة كل يوم، صارو عودة الله وكيلك.. بس عودة قاسية عركتها الدنية وحياتك».

بدنا نعلمها

وعن الأفق والمستقبل تقول أم يوسف بكل تفاؤل وكبرياء: «بعد كام سنة بناتي ح يصيرو وحدة طبية ووحدة مهندسة.. لك مين قدي أنا أم الدكتورة والمهندسة وراسي مرفوع».

ولم تخف أم يوسف رغبتها في الانعتاق من عبء العمل وتعبه وشقائه، قائلة: «بكرا بيشقوا طريقهم وبيشتغلوا وبيحملو عني كتف بأخواتهم الأصغر» كما لم تخف حنينها لبلدتها وبيتها المهمل حيث قالت: «بدنا نرجع ع البلد نعلم بيتنا ويصرلنا سقف إلنا من جديد يؤوينا لأرتاح بقى».

قاع الإرادة

لا شك أن الحرب والأزمة قد طالت تداعياتها السلبية غالبية السوريين، كلاً بقدر وكلاً بقسط، وقد كان نصيب فقراء الحال والمعدمين هو الأكبر على المستويات كافة، بمقابل القلة القليلة التي لم تنعكس عليهم الحرب والأزمة إلا بالمزيد من فرص العمر، عبر المزيد من ضخ الأرباح في جيوبها

متابعة تعليمهم، واضطرت للعمل في الورشة لساعات عمل إضافية من أجل الحصول على المزيد من الدخل، سداً للاحتياجات الأساسية للمعيشة، التي لا يمكن في حال من الأحوال أن تغطيها لا المساعدات ولا الإعانات، خاصة مع ما سمته «كأنها شحادة أحياناً»، مع الكثير الكثير من شد الأزمات، فهي تعمل لمدة 12 ساعة متواصلة يتخللها نصف ساعة استراحة فقط، بأجر شهري عن ساعات العمل الأساسية لا يتجاوز 35 ألف ليرة، ومع ساعات العمل الإضافي يكاد يصل ما تتقاضاه من أجر إلى حدود 50 ألف ليرة، وهي تحمد وتشكر هذه النعمة، التي لا تخلو من الاستغلال عملياً.

لا هزيمة ولا انكسار!

أم يوسف تتباهى بإنجازها رغم سني النزوح والتشرد، وهي بدون شك محقة، فقد غدت إحدى بناتها طالبة سنة ثانية في كلية الطب، بينما شقيقتها الأصغر أصبحت طالبة سنة أولى في كلية الهندسة، وبقية أطفالها الأصغر سنناً ما زالوا يتابعون دروسهم في مدارسهم.

تقول أم يوسف: إن الحرب والأزمة لم تهزم إرادتي، كما لم تكسر من عزيمة أطفال، فبرغم شدة الفقر والحاجة، فقد كانوا أكبر من عمرهم، حيث تحملوا معها المسؤوليات وشظف العيش، وحمل الكبار منهم مسؤوليات الأصغر، على مستوى الاهتمام والرعاية بهم أثناء غيابها في العمل، وعلى مستوى متابعة التعليم والدروس «يقبروني ما عندهم طلبات، اللي موجود بياكلو من

على الرغم من التداعيات السلبية كلها للحرب والأزمة، وبرغم المساعي البانسة كلها لتجريم القاع المجتمعي وتحميله المزيد من الأوزار، وبرغم الصعوبات الحياتية والاجتماعية والمعيشية كلها التي يتحملها أبناؤه، يؤكد هذا القاع أنه عمود الإرادة وحب الحياة ومهماز المستقبل.

■ نوار الدمشقي

أم يوسف امرأة عاملة في إحدى الورشات في ريف دمشق القريب، وهي واحدة ممن شردتهم الحرب والأزمة منذ بداياتها، فقد دمر بيتها، كما غيره من البيوت في إحدى البلدات القريبة من دمشق، وخسرت معه ممتلكاتها ومقتنيات، و«شقى عمرها» كما تقول، واضطرت للنزوح كما غيرها، والأكثر سوءاً أنها مطلقة بلا معيل، وربما يتشابه واقعها مع الكثيرات غيرها ممن كانوا «ضحايا جانبين» خلال سني الحرب والأزمة الطويلة.

«كوام لحم برقبتي»!

تقول أم يوسف: نزلت من بلدتي منذ أعوام مع أطفال الخمسة «كوام لحم برقبتي» ولا يوجد مأوى ولا معيل، واستقررت أخيراً، بعد طول تشرد وشقاء، في أحد مراكز الإيواء، وتحت ضغط الحاجة والأفواه الجائعة، لجأت للعمل في هذه الورشة. وقد كانت فرصة لها تقيها شرور العوز والاستغلال، ربما لم يحظ بها غيرها من النسوة، حسب قولها.

سجلت أم يوسف أطفالها الخمسة في المدارس القريبة من أجل



«بعد كام

سنة بناتي ح

يصيرو وحدة

طبية ووحدة

مهندسة.. لك

مين قدي أنا

أم الدكتورة

والمهندسة

وراسي مرفوع».

الشيوعية أو الانقراض، الاحتباس الحراري «3»



تحدثت الجزء الثاني من هذا المقال عن «فشل الحلول السوقية» النيوليبرالية التي ناقشتها الباحثة الماركسية الأسترالية د. ويستون في أطروحتها «الاقتصاد السياسي للدينونة العالمية» (2012) والتي أعلنت فيها بوضوح، فيما يخص منهج بحثها، أن: «العقيدة المركزية في النظرية النقدية، هي اعتبار المعارف تاريخية كلها في سياقاتها، وسياسية في طبيعتها». ونابع في هذا الجزء تلخيص باقي الحلول النيوليبرالية لهذه المشكلة.

الإيكولوجي»، وهو الدين المتراكم على بلدان الغرب الإمبريالي، والمستحق دفعه كتعويضات عن استغلالها ونهبها لبلدان الشرق الفقيرة، وتحويل بيتنها إلى مكب لنفاياته. ومنهم من اعتبر أن هذا الدين عابر للأجيال، بحيث سنبذل لعدة أجيال لاحقة مضطرين إلى تحمل أعباء ما خربت الإمبريالية، لكي نرغم بيتنا الكوكبي الذي أفسده الرأسمال بعفونته.

وحث في الوقت الراهن، تنبها هذه الفكرة لقضية ينبغي أخذها بجدية في ترتيبات وضع إعادة الإعمار بعد حروب العدوان الإمبريالية والفاشية الجديدة، كما حدث في سورية وغيرها، ولا سيما في عالم اليوم الذي يسمح فيه التوازن الدولي الجديد للشعوب التي وقع عليها الظلم، بأن تطالب المعتدين عليها بسداد الدين الإيكولوجي أيضاً ضمن سلة التعويضات الأخرى التي يجب أن تطالب بها.

خلاصة

إن الاحتباس الحراري والأزمات البيئية الأخرى هي في النهاية أزمة منظومة، أزمة التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية الرأسمالية، وليست أزمة تكنولوجيا بحتة، لذلك فإنها لا يمكن أن تحل باليات رأسمالية. وتهديد الاحتباس الحراري بإفناء النوع البشري يكفي لوحده كي يجعلنا اليوم نصنف موضوعاً كل طرح يستبعد أن تشهد العقود القليلة القادمة القضاء النهائي على الرأسمالية، وبناء اشتراكية القرن الواحد والعشرين، على أنه طرح طوباوي، وغير علمي، ورجعي، ومتخلف.

تجددها، لكن ثمة مسائل عالقة لم تحل بعد، من ناحية مدى استدامة سلامتها وصحتها، نظراً لأن آليات توليدها، تحتاج مثلاً للتنقيب عن عناصر فلزية نادرة مثل السيليكون، الأمر الذي يترافق مع تأثيرات سمية للتربة.

ثالثاً - «الحلول» البيولوجية

الوقود الحيوي كبديل عن الوقود الأحفوري، هو وقود مشتق من مواد بيولوجية «الديزل الحيوي، الغاز الحيوي، الميثان...». المشكلة أن مردوده ضئيل في أحسن الأحوال، كما أن استخدامه ينطوي على إتلاف للبيئة، وتلوث، وأضرار صحية. ويعطيان أحد تقارير منظمة أوكسفام (2008) مثلاً عن نتائج تبني هذا الحل البيولوجي ضمن منظومة العلاقات الرأسمالية، إذ ذكر التقرير بأن نحو 30% من ارتفاعات الأسعار «وخاصة أسعار الغذاء» خلال السنة السابقة يعزى إلى الوقود الحيوي، الأمر الذي تسبب بتهديد حياة نحو 100 مليون إنسان، ورمي بأكثر من 30 مليون إنسان تحت خط الفقر. هناك فرضية قوية تقول: أنه حتى لو تحولت البشرية منذ الآن إلى اقتصاد معتمد كلياً على الطاقات النظيفة فإن هذا التحول التكنولوجي وحده غير كاف إذا واصلت البشرية مستويات استهلاكها الحالية، التي هي أسرع بنحو 44% من قدرة الطبيعة على الامتصاص وتجديد نفسها.

الدين الإيكولوجي

يتحدث عدد من الباحثين الإيكولوجيين التقدميين عن «الدين

التقاط وتخزين الكربون

وهي تقنية اقترحتها شركات الفحم، وتقوم على التقاط غاز CO2 من محطات طاقة الوقود الأحفوري، وضغطه ليصبح سائلاً كثيفاً، ثم ضخه «دفنه» عميقاً في باطن الأرض. المشكلة في هذه التقنية أنها سترفع كلفة إنتاج الطاقة بنحو 50%، ولا يتوقع في الحسابات الرأسمالية الساعية للربح الأعلى أن تعتمد مثل هكذا تقنية على نطاق واسع، وليس قبل عدة عقود، والأزمة البيئية الحالية لا تتحمل هذا التأجيل «تتحدث ويستون عن تقديرات تلزمنا بإيجاد حل قبل نقطة اللاعودة المفترضة وهي نحو العام 2022 فقط».

الطاقة النووية

هناك أسباب عدة لا تجعل هذه الطاقة حلاً معولاً عليه كمصدر مستدام للطاقة المستقبلية، نذكر على الأقل أنها محفوفة بمخاطر صحية على الإنسان والكائنات الأخرى، ومصاعب تقنية كذلك، ليس في توليدها، بل في عزل النفايات المشعة المميته الناجمة عنها، والتي تحتاج إلى عزلها عن بيئتنا لمدة 244 ألف عام، فضلاً عن أن اليورانيوم هو مورد محدود وقابل للنضوب، ويُقدّر بأنه سيصبح شحيحاً جداً بحلول عام 2020 في حال تم اعتماد الطاقة النووية كمصدر أساسي للطاقة.

مصادر الطاقة المتجددة

كالطاقة الشمسية، والرياح، وأمواج البحر... ربما تكون هذه المصادر حلاً مستقبلياً مستداماً من ناحية

إعداد: د. اسامة دليقان

من المفارقات الأخرى التي تبين إلى أي مدى وصلت الرأسمالية في عدوانيتها للطبيعة والإنسان، وتغريبها لهما، إن آليات السوق والمشتقات المالية، بما فيها تلك التي تسمى المستقبليات أو العقود الآجلة «futures»، باتت تستخدم أيضاً في تجارة الانبعاثات الكربونية، فعلى سبيل المثال: تستطيع شركة أن تباع صكوك الائتمان الكربونية التي حصلت عليها لقاء استثمارها بزرع الأشجار في بلد فقير، باعتباره مشروعاً «صديقاً للبيئة»، على أساس عقود آجلة، معتبرة أن مشروعاتها قد اكتمل وامتنع فعلاً وسلفاً كمية معينة من انبعاثات CO2، في حين أن المساحة التي زرعتها سوف تستغرق عقوداً من الزمن لتتحول إلى أشجار تستطيع امتصاص الكمية المزمومة من الكربون. حتى لو افترضنا تحقيق هدف اتفاقية كيوتو، بتخفيض الانبعاثات بنسبة 5% دون مستويات العام 1990، فإن هذا لا يكفي للعبور إلى شاطئ الأمان البيئي المستقبلي، لأن رقم الأمان المطلوب لمكافحة فعالة لظاهرة الاحتباس الحراري، وفق معظم الدراسات والأبحاث الأكثر استقلالية، هو: أن لا يقل تخفيض الانبعاثات عن 60 - 70%.

ثانياً - «الحلول» التكنولوجية

الفئة الثانية من الإجراءات التي في جعبة النيوليبرالية البائسة لحل مشكلة الاحتباس الحراري هي «الحلول» التكنولوجية ومنها:

وجدتها

د. عروب المصري



تحذير علمي عالمي

أصدر أكثر من 15 ألف عالم في أنحاء العالم جميعها تحذيراً عالمياً: هناك حاجة إلى التغيير من أجل إنقاذ الأرض. ويأتي هذا بعد 25 عاماً من الإشعار الأول في عام 1992 عندما أطلق 1500 فقط من العلماء تحذيراً مماثلاً.

هذا التحذير الجديد - الذي اكتسب شعبية على تويتر مع ScientistsWarningToHumanity# - حصل على أكثر من 15.000 توقيع. وقال وليام ريبيل عالم الغابات، الذي بدأ الحملة، والذي قام بالحملة في شباط عام 1992، أن تحذير هذا العام هو للاحتفال بالذكرى الـ 25.

وقد قرر، جنباً إلى جنب مع طالب الدراسات العليا، كريستوفر وولف، إعادة النظر في المخاوف التي أثرت بعد ذلك، وجمع البيانات العالمية لمختلف المتغيرات لإظهار الاتجاهات على مدى السنوات الـ 25 الماضية.

تم ملاحظة:

انخفاض في توافر المياه العذبة. مصائد الأسماك البحرية غير المستدامة. المناطق الميئة في المحيطات. خسائر الغابات. تناقص التنوع الحيوي. تغير المناخ. النمو السكاني.

بيد أن هناك نتيجة إيجابية واحدة هي: الانخفاض السريع في استنزاف الأوزون. إن هذه الاتجاهات مثيرة للقلق، وهي تتحدث عن نفسها، على الرغم من أنه يلاحظ أن التحسن في ثقب الأوزون يوضح أن البشرية يمكن أن تقوم بالتغيير عند الحاجة.

في غضون يومين، كان هناك أكثر من 15364 توقيعاً من 184 بلداً.

والهدف من هذه الورقة هو رفع مستوى الوعي حول الحالة الهشة للكوكب.

وقال ريبيل: «إن العلماء في أنحاء العالم جميعها يشعرون بقلق بالغ إزاء حالة العالم والوضع البيئي وتغير المناخ». وأضاف: «هذا يسمح لهم بالحصول على صوت جماعي».

فمنذ 1992، زادت انبعاثات الكربون بنسبة 62 في المائة. «وقد توازى متوسط التغير العالمي في درجة الحرارة ذلك. ومنذ عام 1992، أصبح لدينا ملياري نسمة على الأرض، وهي زيادة بنسبة 35 في المائة». إننا في خضم الانقراض الجماعي بسبب الأنشطة البشرية، وهذا ليس شيئاً يمكننا إصلاحه. حيث خسرنا ما بين 50 و75 في المائة من الأنواع على هذا الكوكب في هذا القرن - وهو كما يقول العلماء: ما سيحدث إذا استمرنا في العمل كالمعتاد - وإذا حدث ذلك، فلا يمكن إصلاحه.

«المصالحة الفلسطينية»... ضرورات المرحلة وألغامها؟



اجتمعت الفصائل الفلسطينية يومي 12 و22 تشرين الثاني في القاهرة، تلبية لدعوة مصرية بهدف إنهاء الانقسام، وإتمام اتفاق المصالحة، الموقع بين حركتي «فتح» و«حماس» الشهر الماضي، والذي فتح الطريق أمام تمكين حكومة «الوفاق» في غزة، وتسليمها المعابر، بهدف تقييم ما تم إنجازه حتى الآن، مقابل وضع الآليات والجدول الزمنية اللازمة لاستكمال ما لم ينجز...

■ ديمة كتيلة

عقد الاجتماع بحضور 13 فصيلاً فلسطينياً، وفي ظل الحديث عن خطة أمريكية، ومحاولات فرض حل إقليمي، يستجيب لمخططات الاحتلال، الهادفة إلى تصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ومن هنا، فإن أمام القوى الفلسطينية اليوم استحقاقات كبرى، تتعلق بضرورة بلورة رؤية وطنية مشتركة، تحظى بتأييد الشعب الفلسطيني، يتم فيها التوافق حول الثوابت الوطنية، والأهداف في أي حل سياسي محتمل، فهل استطاعت الفصائل الفلسطينية في القاهرة أن تكون على قدر المطلوب منها؟

الضغوط الأمريكية وصفقة «القرن»

الخطة الأمريكية التي كشفت عنها صحيفة «نيويورك تايمز»، نقلاً عن مسؤولين في البيت الأبيض: يتم العمل عليها من قبل الرئيس ترامب وفريقه، وتتمحور حول حل الدولتين، وهي ذاتها ما تداولته وسائل الإعلام تحت مسمى «صفقة القرن»، رغم عدم الإعلان عنها رسمياً حتى الآن. من جهة أخرى، فإن المملكة العربية السعودية، التي تشهد تغيرات داخلية، وتقود تصعيداً إقليمياً ضد إيران لتغيير موازين القوى في المنطقة، بأدوات قطرية يمنية ولبنانية، تظهر مؤشرات دخولها على خط الحل الفلسطيني المطروح أمريكياً، وهو ما ظهر مؤخراً بزيارة، جاريد كوشنر، أحد أعضاء الفريق الأمريكي الذي يعمل على وضع الخطة، إلى السعودية، ليتبعها زيارة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وفي هذا السياق، يمكن القول: إن القضية الفلسطينية ليست بمنأى عن السعي السعودي، لقلب موازين القوى في المنطقة، بما يتوافق مع الصالح الأمريكي، واستخدام أسلوبها بالضغط لتنفيذ تلك المساعي.

ذلك بالتكامل مع الضغوط الأمريكية، لفرض اعتباراتها في حل القضية الفلسطينية، والذي ظهر بدايةً من خلال رفض تمديد فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، الذي قابله تهديد فلسطيني بقطع الاتصالات كافة مع إدارة، ترامب، لحين إعادة فتح المكتب، بالإضافة إلى إعلان وزارة الخارجية الروسية: أن الولايات المتحدة رفضت العمل على صياغة مشروع بيان صحفي، طرحته موسكو والقاهرة في مجلس الأمن الدولي، يرحب باتفاق «إنهاء الانقسام الفلسطيني»، بحجة «نقاط الغموض المتبقية في تطبيق الاتفاق».

استحقاقات الداخل الفلسطيني
بالعودة إلى اجتماع القاهرة، وبيانه الختامي، الذي خرج بتوافق فلسطيني على سبعة محاور، وصفها الكثيرون بالعمومية، دون وضع جداول زمنية، أو التطرق لموضوع رفع العقوبات عن غزة، فإن أهم ما جاء فيه هو: أكد المجتمعون على: أهمية الوحدة الوطنية، بما يعزز نضال الشعب الفلسطيني في الوطن والمنفى، من أجل تحرير أرضه، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال، وعلى ضرورة ممارسة حكومة «الوفاق» لصلاحياتها في قطاع غزة والقيام بمسؤولياتها، كما تمت دعوة لجنة الانتخابات المركزية، والجهات المعنية لإنجاز أعمالها التحضيرية كافة، لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني في موعد أقصاه نهاية 2018، وأكد المجتمعون على ضرورة الإسراع بخطوات تطوير وتفعيل منظمة التحرير، وفقاً لإعلان القاهرة عام 2005، وعلى دعوة لجنة تطوير وتفعيل المنظمة للاجتماع في سبيل تحقيق ذلك، بالإضافة إلى الحديث عن الحريات، والمصالحة المجتمعية، وأيضاً على استئناف اجتماعاتهم بداية شهر شباط المقبل، لاستكمال وضع الخطوات والآليات

إن صفقة برعاية أمريكية سعودية لا يمكن أن تضمن للشعب الفلسطيني العيش بحرية وكرامة وهو ما أثبتته التجربة الطويلة لنضال هذا الشعب

حواله، وإن تم التوصل إلى تفاهات حول الانتخابات، والمعابر، والحريات وغيرها... فإن قضايا كبرى وجوهرية، لا تزال تحتاج إلى حوار، مثل: الحدود التي لا يمكن التنازل عنها، وأدوات تطبيق حق اللاجئين في العودة، ووقف الاستيطان، والمقاومة وأدواتها في سبيل تحقيق ذلك، الخ..... لقد أبدى، عباس، استعداداً لعقد «صفقة سلام» تاريخية مع الكيان الصهيوني، تحت رعاية الرئيس الأميركي، ترامب، قائلاً في كلمة أمام البرلمان الإسباني: إن السلطة لا تزال تسعى إلى إقامة «دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من حزيران 1967، يعيش فيها الشعب الفلسطيني بحرية وكرامة إلى جانب دولة «إسرائيل».

إن «صفقة» برعاية أمريكية-سعودية لا يمكن أن تضمن للشعب الفلسطيني أن يعيش بحرية وكرامة، وهو ما أثبتته التجربة الطويلة لنضال هذا الشعب، لكن المتغير الذي يجب الاستناد عليه اليوم، هو: التراجع الأمريكي، الداعم التاريخي للكيان الصهيوني، وتراجع أدواته في المنطقة، مقابل صعود قوى جديدة بمشاريع جديدة، أي أن تغير موازين القوى عالمياً اليوم، ينحو لغير صالح الكيان، وهو ما يتيح للفلسطينيين رفع سقف مطالبهم، وعدم الرضوخ للضغوط، لتحصيل أقل مما يمكن تحصيله اليوم.

العملية لإنجاز الملفات كافة بما ورد بالتنسيق مع القيادة المصرية كله. ومن الجدير بالذكر هنا، دفع مصر لجهود المصالحة قدماً، ولعب دور أساسي في هذا الملف، بالإضافة إلى ملفات عدة في المنطقة، بعد أن أكد، عزام الأحمد، رئيس وفد حركة «فتح»، من القاهرة: أن جهات عدة عرقلت جهود إنهاء الانقسام سابقاً، مؤكداً أنه بالإضافة إلى الكيان الصهيوني، كان لقوى عربية دور سلبي في ذلك، كما كان ولا زال هنالك دور سلبي لقوى إقليمية ودولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ومقابل الحالة الإيجابية المتمثلة بالدور المصري، والبيان الختامي الذي يظهر توافقاً فلسطينياً على نقاط محددة، أكدت حركة «الجهاد الإسلامي»، أنها رفضت ما جاء في البيان الختامي للقاء الفصائل في القاهرة، حول قبول دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران عام 67، وشدد مسؤول المكتب الإعلامي للحركة، داود شهاب، في تصريح له، على موقف حركة «الجهاد» الثابت، من أن أرض فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر حق للشعب الفلسطيني، وأن الحركة ترفض القبول بدولة بحدود 67 تحت أي ظرف من الظروف.

الفرص المتاحة

أمام الفلسطينيين اليوم الكثير للتوافق

بناءً على ما سبق، إن الأجواء الإقليمية الدولية اليوم، تتطلب ليس فقط وحدة الداخل الفلسطيني، بل أيضاً توحيد الرؤى الفلسطينية حول الثوابت الوطنية، والتي لا يمكن التنازل عنها تحت أي ضغط كان، وخاصة في ظل التصعيد الإقليمي الذي تقوده السعودية، والحديث عن «صفقة القرن» الأمريكية، بالاستفادة من التجربة الطويلة للمفاوضات المريعة أمريكياً، ذلك في الوقت الذي أصبح فيه الحديث عن أفول الكيان الصهيوني أمراً ممكناً، وهو ما تطرحه اليوم العديد من نخب الكيان، متسائلة عن قدرته على الاستمرار، في ظل التحولات الكبرى الجارية على الصعيد العالمي.

الكارثة الإنسانية في اليمن.. «جريمة العصر»!



■ وائل سعد

إن انخفاض هذه العمليات العسكرية المباشرة، والتي من شأنها السماح لليمنيين التقاط الأنفاس، لم تتواءم مع تحسين في الأوضاع الإنسانية، وهذا يرجح استخدام الكارثة سياسياً، بشكل أساس من جانب «التحالف العربي» بقيادة السعودية، لكن ما الطائل من تعزيز كبرى الأزمات الإنسانية في العصر الحديث، حتى بالمعنى السياسي المبتغى سعودياً؟

ضغط على الخصوم

المناطق الأكثر تعرضاً للمجاعة والأمراض، هي في العاصمة صنعاء والبيضاء وتعز، وبدرجة أقل في المناطق الجنوبية للبلاد، هنا يمكن فهم السلوك السعودي باتجاهين، الأول هو: الضغط داخل المدن التي تسيطر عليها جماعة «أنصار الله»، و«المؤتمر الشعبي» لوضع هذه الأطراف في مواجهة مع المواطنين، الذين فقدوا أدنى مقومات الحياة. والأمر الآخر، هو عقلية «العقاب الجماعي» الراسخة سعودياً، بعد امتداد الممارك داخل الأراضي السعودية، بعمليات تفخيخ وقصص للجنود السعوديين، واستهداف المدن السعودية الكبيرة بالصواريخ.

في هذا السياق، لا يخفى على متتبع الملف اليمني، إدراك حقيقة وقوع اليمنيين ضحية صدام إقليمي حاد في المنطقة، لكن حتى هذا الأمر لا يشفع وصول أعداد الضحايا، نتيجة الجوع والمرض، إلى أرقام غير مسبوقة في العصر الحديث، فليبيا وسورية والعراق، على الرغم من المأساة الحقيقية التي تعيشها نتيجة الصراعات العسكرية، والتي هي أيضاً أزمات إنسانية كبرى، لكنها تبقى بعيدة عما يحصل في اليمن، فإصابات الكوليرا وحدها هناك وصلت إلى 755 ألف حالة،

جعلتها موجة الوباء الأسوأ في التاريخ الحديث، في الوقت الذي يستمر ظهور الأوبئة، وآخرها كان «الدفترية» التي أصابت 150 شخصاً في صنعاء.

المطارات لا تكفي

إغلاق مطار صنعاء الدولي بشكل مستمر في الأشهر الأخيرة، كان واحداً من أسباب منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين في اليمن، هنا تضغط الأمم المتحدة، والمنظمات التابعة لها، اتجاه إعادة فتح المطار، ونجحت جزئياً بإيصال دفعات من المساعدات الإنسانية عبر مطار عدن، لكن المؤكد أن حجم الكارثة الإنسانية هناك، لا يمكن تخفيف آثارها عن طريق المطارات وحدها، في هذا السياق،

يقول ستيفان دوجاريك «المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة»: «في وقت رُحِب فيه الأمين العام بإعادة فتح ميناء عدن جنوب غرب اليمن أمام حركة الملاحة، إلا أنه أكد أن تلك الخطوة ليست كافية، ولن تغني 28 مليون يمني». وتابع قائلاً: «الأمم المتحدة تدعو التحالف إلى استئناف الرحلات الجوية إلى مطاري صنعاء وعدن، وإعادة فتح مينائي الحديدة والصليف، حتى يمكن إيصال المساعدات الإنسانية على وجه السرعة». مؤخراً، وافق «التحالف العربي» على فتح مطار صنعاء الدولي أمام المساعدات، وفعلاً بدأت الرحلات الأولى تصل إلى العاصمة اليمنية، لكن ضمن المنطق نفسه، الذي وضحته الأمم المتحدة، إن الأزمة في اليمن تحتاج إلى فتح الطرق كافة، هذا فيما يخص الحلول الإجرائية، لكن وحده عزل الملف الإنساني، والسماح للأطراف المتقاتلة بتشكيل لجان مشتركة من القوى السياسية اليمنية كافة لتيسير أمور الإغاثة، هو ما يخفف من هول الكارثة في البلاد، وهذا الأمر ممكن، وتشهد الأزمة اليمنية على بعض التجارب، التي كانت تترافق مع طاولات الحوار في جنيف، أو الكويت، بانتظار الحل الناجز للأزمة اليمنية، التي تنتقل تدريجياً إلى واجهة البحث إقليمياً ودولياً، بعد الاقتراب من وضع أساسات الحل النهائي في سورية.

يمكن التنبؤ بالأزمات الإنسانية الملازمة للحروب، وتحديدًا حين اشتداد الممارك على أطراف المدن، والطرق الرئيسية المؤدية إليها، لكن ما يحصل في اليمن يُعتبر سابقة في الأزمات الإنسانية، بالنظر إلى انخفاض «الممارك المباشرة»، كما كان في تعز ونهم وأطراف الحديدة، طوال الأشهر الماضية من الأزمة اليمنية...

تركيا الباحثة عن الأورو_آسيوية



■ مالك موصلي

بين أحلام الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وضغوطات التمعّن جيداً في الفرص المتاحة شرقاً لتركيا، تحاول أنقرة ترتيب أولوياتها الخارجية، ضمن المعطيات التي يفرضها التوازن الدولي الجديد، في محاولة للحفاظ على دورها المحوري جيوسياسياً...

الرياح، نتيجة الأجواء العدائية بينهما، ومن جهة أخرى تحاول إعادة بناء علاقاتها مع أقرب جيرانها الأوروبيين، كالليونان التي يستعد الرئيس التركي، أردوغان، لزيارتها بعد 65 عاماً من انقطاع الزيارات الرسمية بين البلدين، وكذلك إرسال إشارات للاتحاد الأوروبي بنوايا إعادة التفاوض المعلق بين الطرفين، حيث يؤكد وزير «شؤون الاتحاد الأوروبي» في الحكومة التركية، عمر جليك: أن انضمام بلاده إلى الاتحاد الأوروبي «هدف استراتيجي».

هنا يمكن القول: إن بقاء شكل الاتحاد الأوروبي الحالي نفسه، هو موضع شك، وخصوصاً بعد انسحاب بريطانيا منه، وظهور الحركات الانفصالية في أكثر من بقعة أوروبية، لكن بغض النظر عن إمكانية دخول تركيا للاتحاد الأوروبي، والذي يبدو بعيد المنال، تشير التحركات التركية إلى نوايا الحفاظ على الفرص بأكملها في التواجد الدولي، والحفاظ على موقع مهم لها عالمياً، لكن ذلك مرهون بالقطع مع المنظومة القديمة، وإدراك أن مصلحتها الحقيقية إنما تكمن مع محور الشرق الصاعد.

رغم انتماء تركيا إلى «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن. تمر تركيا بحالة من الارتباك وانعدام الوزن، وهو ما يجعلها تحافظ على ضغوطها اتجاه مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، رغم المشادات الكلامية المستمرة، وعالية النبرة بين الطرفين المتفاوضين، حتى أن المتتبع يمكنه التنبؤ بذهاب المفاوضات أدراج

الانفكك عن الغرب بحكم الارتباطات في الكثير من المفاصل، لذلك فهي تحاول تصدير نفسها في الاتجاهات كافة، فمن جهة توقع اتفاقية «S400» الروسية، خارج إطار علاقاتها العسكرية التقليدية مع حلف «الناتو»، وتستعد لبناء أول محطة نووية بمساعدة روسية، وتدخل إلى جانب إيران وروسيا، كضامنين للحل السياسي ومحاربة الإرهاب في سورية،

تركيا، التي كانت وما زالت جزءاً من منظومة واشنطن السياسية والاقتصادية والعسكرية، تجد نفسها مضطرة للاستدارة بفعل التراجع الأمريكي، لكن لهذه الاستدارة ثمنها، وهنا تعد محاولة الانقلاب الفاشلة، كبرى الامتحانات أمام أنقرة في تقييم علاقاتها الخارجية، وسلوك الأطراف الدولية والإقليمية أثناء ساعات الانقلاب وما بعده، إلى جانب ابتزاز الأوروبيين لها في مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. في المقابل تجد أنقرة حبل إنقاذ تمده لها روسيا، بحكم الموقع التركي الجيوسياسي المحوري، والضروري في منع توسع مشروع الفوضى الأمريكي. دفع هذا أنقرة إلى توسيع العلاقات مع إيران إقليمياً، ومع روسيا دولياً، لكن مع صعوبة

الصورة عالمياً



• أعرب، بالتشيين
توبتشو، كبير
مستشاري
الرئيس
التركي، رجب
طيب أوردغان،
عن فناعته بأن
الوقت قد حان لأنقرة،
في أن تعيد النظر، في علاقاتها مع حلف
شمال الأطلسي «الناتو».



• أعرب الرئيس الفرنسي،
ايمانويل ماكرون،
عن استعداده
«للحوار مع
إيران» التي
اتهمت
باريس بأنها
منحازة، بعد
الانتقادات التي
تحدثت فيها باريس عن «محاولات الهيمنة
الإيرانية في الشرق الأوسط».



• وجه جون
ماكين، رئيس
لجنة الدفاع
بمجلس
الشييوخ
الأمريكي،
انتقادات متكررة
للرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عقب
محادثة أجراها مع الرئيس الروسي فلاديمير
بوتين، الثلاثاء الماضي.



• أكد الرئيس
الفلبيني،
رودريجو
دوتيرتي:
أن الشرطة
ستستأنف
حربها على
المخدرات في حال
تفاقمت المشكلة، مشيراً إلى أن الحملة
لا يمكن لأحد أن يوقفها، ولا حتى الرئيس
الأمريكي دونالد ترامب.



• أعلن وزيراً خارجية
كوبا وكوريا
الديمقراطية
عن رفضهما
مطالب
الولايات المتحدة
«الأحادية الجانب
والتعسفية»، بينما
عبرا عن قلقهما إزاء تصاعد التوتر في شبه الجزيرة
الكورية.



• أعلنت
المستشارة
الألمانية أنجيلا
ميركل: أن
إجراء انتخابات
برلمانية مبكرة
في بلادها خيار
أفضل من تشكيل حكومة أقلية، بعد
انهيار المحادثات بين 4 أحزاب لتشكيل
حكومة ائتلافية.

الإقليم يتحرك وأمريكا تتفرج!



خلال السنوات الست الماضية، نشأت توافقات عدة، ناتجة عن أحدث معيئة، كـ «التحالف العربي» في اليمن، و«السعودي- المصري» في وجه الإخوان، و«المصري- الجزائري- التونسي» بخصوص الأزمة الليبية، الخ...

■ فادي خضر

هذه «التحالفات»، أو بالأحرى، التوافقات بين الدول بشأن موضوع بعينه، تحمل سمات خاصة، ومستجدة نسبياً في المنطقة، وهي جديرة في البحث عن طريق فهم التغيرات الحاصلة في موازين القوى الدولية، وضمناً الإقليمية.

سمات مرحلية

السمة الأولى: تتمثل باستقلالية نسبية، أوسع إلى حد ما، عما كانت عليه في عهد الهيمنة الأمريكية، هنا نرى التنسيق الإيراني- التركي في سورية، بعيداً عن أعين الإدارة الأمريكية، والتنسيق المصري- الجزائري في الملف الليبي كدور أساس يعلو فوق الاعتبارات الغربية في الكثير من الأحيان، كذلك بالنسبة للتعاون القطري- الإيراني اقتصادياً وسياسياً، الخ ...

هذا الهامش من الاستقلالية، يتسع نتيجة لأمرين، الأول، هو: تراجع واشنطن وأدواتها، عن دور الريادة في شرق المتوسط وشمال أفريقيا، والثاني، هو: ضرورات الدول ذاتها، وتحديداً قضايا الأمن القومي، في ظل «عاصفة الأزمات» التي تهدد الجميع، كما في سورية والعراق وليبيا، وأيضاً محاولات التفجير، التي لم تصل إلى نهاياتها في تركيا ولبنان مؤخراً.

السمة الثانية، هي: محاولات الفصل الواضح بين الأزمات بالنسبة لدول المنطقة، أي أن ملفات التنسيق لا تعبر عن علاقات متعددة، فالتنسيق «السعودي- المصري» بعد سقوط الإخوان في مصر، لم يشفع معه تحسن في العلاقات «المصرية- التركية» بوساطة سعودية العام الماضي، هذه الحالة تكررت أيضاً في الفصل بين التنسيق «السعودي-

المصري» في الأزمة الخليجية، ومواقف كلا الطرفين المتعارضة من الأزمة السورية حتى أمس القريب، وذلك في المرحلة التي سبقت التحاق السعودية بركب الدول الراضة لحقيقة وحدانية الحل السياسي للأزمة السورية.

عن الإرادة والإمكانات

تسارع الأحداث مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي، وربما مع انفجار الأزمة في سورية كنقطة عظمى، أحدث حالة إقليمية خارجة عن المنطق التقليدي لإدارة الأزمات الدولية، نتيجة وقوف أطراف دولية صاعدة بقناعاتها الاستراتيجية كاملة، ومخاطر المجابهة الدولية مع الغرب، في وجه الطريقة القديمة التي كانت تدار بها العلاقات الدولية بوصاية واشنطن.

هذه الحالة الدولية باستمرارها وتأكيدها بالوقائع اليومية، تنسحب بنتائجها وتصعيدها على الأجواء الإقليمية، وهي التي أنتجت السمات أنفة الذكر، لتبدأ مرحلة جديدة تشهد تحول موسكو كعراق المحور الصاعد سياسياً وعسكرياً، إلى مركز نشط للتنسيق وحل الأزمات الإقليمية، إضافة إلى وجود تجارب تثبت إمكانية التفتّل من نمط العلاقات المفروضة أمريكياً في السابق، كالتنسيق الروسي- المصري في مجال التسليح والطاقة النووية، وكذلك مؤخراً طلب الرئيس السوداني عمر البشير من روسيا «حماية بلاده من أمريكا»، وتنسيق روسيا- إيران- تركيا في مسألة مكافحة الإرهاب على أعلى المستويات السياسية وبشكل مستمر، هذه الأمثلة قد تبدو بسيطة، لكن هل كان لأحد أن يتخيل المواقف ذاتها، بعد غزو العراق أو أفغانستان، وبهذه الكثافة من التغيرات الأجواء الإقليمية بما تتضمنه من تغيرات

لغير مصلحة واشنطن، لا تنفي مطلقاً وجود التأثير الأمريكي، أو الركوز الأمريكي- الغربي لهذه التغيرات، لكن على الأقل بدأ يتضح جلياً، أن السياسات الأمريكية لم تعد كما السابق قادرة على قلب المعادلات، وإحداث التغيرات النوعية في مسار الأزمات، إلا بما يتلزم مع ضرورات موازين القوى الدولية، هنا مثلاً: طريقة التعاطي الأمريكي مؤخراً مع الملف السوري، ورفع مستوى التنسيق الروسي- الأمريكي لوضع حد للحرب هناك.

عدا ذلك تبقى سياسات واشنطن العدوانية في إطار الإشغال، ومحاولات قلب موازين القوى، وتعقيد الملفات المأزومة، وربطها مع بعضها البعض، والأزمة السياسية في لبنان، هي مثال على تلك المحاولات بأدوات سعودية. في هذا الصدد يتأكد مجدداً أنه حتى في النقاط الإقليمية الأكثر هشاشة بالمعنى الداخلي كلبان، يوجد اليوم إمكانية أكبر لمواجهة الكوارث، وبأجل زمنية قصيرة، هنا نرى السمات الإقليمية تفعل فعلها مجدداً.

أولاً: بالاستقلالية المحدودة موضوعياً لكن الكافية لدراء الأزمة حتى الآن، وهو ما ظهر في مواقف القوى السياسية على عمومها، والسمة الثانية: هي في الفصل الإقليمي لأزمة لبنان عن باقي الأزمات، هنا يبدو الموقف المصري الرسمي الراض لإفحام مصر في صدام سياسي مع قوى لبنانية، عبر بوابة العقوبات المطلوبة سعودياً، وهي حادثة مكررة بالنسبة لمصر، التي هي من جهة على تنسيق كامل مع السعودية فيما يخص الأزمة الخليجية، لكنها رفضت التماهي مع المواقف السعودية فيما يخص سورية العام الماضي، وأيضاً لبنان في الأيام القليلة الماضية.

تسارع الأحداث
مع بداية العقد
الثاني من
القرن الحالي
أحدث حالة
إقليمية خارجة
عن المنطق
التقليدي لإدارة
الازمات الدولية

كبح الربح الرأسمالي...



منهج، عبر السياسات والقوانين. إن التناقض بالنسبة للفكر الماركسي الكلاسيكي هو: تناقض اقتصادي مباشر: فالسياسات التي تقلل من معدلات الربح كثيراً، ستؤدي إلى نقص في الاستثمار، وإلى أزمة اقتصادية. لكن يمكن للتناقض أن يكون سياسياً أيضاً: سوف يستخدم الرأسماليون الشرح للربح سطوتهم الاجتماعية لرقلة السياسات الضرورية، كيف يمكن أن تحظى بنظام يسيّر أفراد يعظمون تدفقاتهم النقدية الربحية، وتبقى على توقعك بإمكانية الحفاظ على معايير وقوانين وقواعد وتشريعات ضرورية لقمع الربح، ولدعم الرفاه العام؟

المطلوب هو: هيكل يسمح للشركات المستقلة بإنتاج السلع والإنتاج فيها في السوق، بهدف توليد فائض إنتاج مقارنة بالمدخلات، مع إبقاء تلك الشركات عامة، مما يحول دون تحكم فئة ضيقة من الرأسماليين بذلك الفائض، يمكن للعمال في ظل هذا النوع من النظام، أن يمارسوا أية درجة من السيطرة التي يرغبون فيها على إدارة شركاتهم، ويمكن تحويل أي «ربح» ليصبح مشتركاً، هنا يمكن للربح أن يؤدي دور الأداة الفاعلة عوضاً عن كونه قوة محركة، لكن الشرط المسبق لمثل هذا النظام، هو: تأميم وسائل الإنتاج، وهيكلتها بطريقة تحافظ على وجود سوق رأس المال، كيف يمكن القيام بكل ذلك؟

سوق اشتراكية لرأس المال

لنبدأ بالأساسيات، إن السيطرة الخاصة على البنى التحتية الإنتاجية للمجتمع، هي في نهاية الأمر ظاهرة مادية، يمارس الرأسماليون - سواء كطبقة أو كأفراد - السيطرة على وسائل الإنتاج عبر تمويلها، ما نحتاجه إذاً هو: تأميم التمويل، أي: إنشاء نظام تمويل جماعي مشترك لوسائل الإنتاج والائتمان، لكن ما الذي يعنيه ذلك من الناحية العملية؟

يمكن القول: أن الشعب يمتلك نوعين من الأصول: الأصول «الشخصية» وتشمل المنازل أو السيارات أو الحواسيب، لكن

اجتماعية معينة، ويستخدم أساليبه المميّزة: «الاتجاه الأول، هو: الليبرالية الاقتصادية، التي تهدف لإنشاء سوق ذاتي التنظيم، معتمداً على دعم الطبقات التجارية، ومستخدماً أساليب عدم التدخل والتجارة الحرة إلى حد كبير. الاتجاه الثاني، هو: الحماية الاجتماعية، التي تهدف للحفاظ على الإنسان والطبيعة، بالإضافة إلى المنظمات الإنتاجية، بالاعتماد على الدعم المتفاوت من أولئك الذين تأثروا بشكل مباشر من الفعل الضار للسوق، أي: بشكل رئيس ولكن ليس حصرياً، على طبقات العمال وملاك الأراضي الصغار، باستخدام أساليب التشريعات الحمائية، والتنظيمات التقييدية، وغيرها من أدوات التدخل».

أدى ضغط الحركة المضادة للتسليع بعد الحرب العالمية الثانية إلى جعل عدم التسليع محركاً للسياسات المحلية، في أنحاء العالم الصناعي جميعها، لقد وصلت أحزاب الطبقة العاملة إلى الحكومة بنسبة 40% أعلى من العقود التي تلت الحرب، مقارنة مع 10% خلال سنوات الحرب، أما قبل ذلك فيمكن القول: أنه لم يحدث إطلاقاً، وقد أجبرت «عدوى اليسار» الأحزاب اليمينية على الإذعان الدفاعي في التعليم، والعلاج الطبي، والإسكان، والتقاعد، والترفيه، ورعاية الطفولة، والعيش في حد ذاته، والأهم من ذلك هو: أجور العمالة، لقد تمت إزالة هذه الأشياء بالتدريج من مجال ضغط الأسواق، لتتحول من بضائع تتطلب المال، أو مواد يتم شراؤها وبيعها على أساس العرض والطلب، إلى حقوق اجتماعية ومواضيع للقرارات الديمقراطية، كان هذا على الأقل هو أكبر برنامج «ديمقراطي اجتماعي»، وكانت إنجازاته في بعض أوقات وأماكن حقبة ما بعد الحرب مفاجئة.

لكن الحل «الديمقراطي الاجتماعي» غير مستقر، ومن هنا جاء المفهوم الماركسي، الذي يشدد على أن السعي لتحقيق الربح، هو محرك للنظام الرأسمالي، هناك تناقض جوهري بين قبول كون السعي الرأسمالي لتحقيق الربح هو محرك النظام، وبين الاعتقاد بإمكانية ترويضه وقمعه بشكل

لن يعود في نهاية عملية تأميم وسائل الإنتاج مالكون أفراد يسعون إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح بل ستكون جميعها مملوكة للمجتمع

هنالك طريقتان للتفكير في وظيفة الأرباح في ظل الرأسمالية، وفقاً للتحليل الماركسي: يحدد سعي الرأسمالية الحثيث نحو الربح الأقصى شكل ووتيرة النمو الاقتصادي، مما يجعله في نهاية المطاف «محرك النظام»، لكنه محرك ضال واعتباطي، يجب استبداله بشيء أكثر عقلانية وإنسانية، أما اقتصاديو الاتجاه السائد فينظرون إلى الربح ببساطة على أنه أداة تنسيق جيدة، حيث يتيح المعلومات للشركات ولرجال الأعمال، حول كيفية تلبية احتياجات المجتمع بأكثر قدر من الكفاءة...

■ بقلم: سيث أكرمان تصريب: عروة درويش

إفساد البيئة، أو الاحتيال على المستهلكين، أو إغراق السكان بالدين، كيف يمكننا الحصول على واحدة دون الاضطرار للتعرض للآخرى؟

تناقضات «الديمقراطية الاجتماعية»
الإجابة النموذجية على هذه المعضلة هي: ما يمكن أن نسميه بالحل «الديمقراطي الاجتماعي»: فليسمح للشركات بتحقيق أرباحها الخاصة، ولكن على الدولة أن تتدخل في كل حالة على حدة، لمنعها من تحقيق ذلك بطرق ضارة اجتماعياً، عبر حظر التلويث، وإعطاء العمال حقوقهم، ومنع الاحتيال على المستهلكين، وقمع المضاربة، ويجب إيلاء جدول الأعمال هذا أهمية استثنائية، لقد اعتبر المنظر الاجتماعي، كارل بولاني، ذلك جزءاً مما أسماه «الحركة المزدوجة» الطويلة التي كانت جارية منذ الثورة الصناعية، وقد رأى، بولاني: أن الرأسمالية الليبرالية كانت دوماً تدفع باتجاه تحويل كل شيء إلى سلعة، ولأن الأمر يتطلب أن يكون الإنتاج «منظماً عبر آلية للتنظيم الذاتي للمقايضة والتبادل» فقد سعت «لإدخال الإنسان والطبيعة في مدار الإنتاج، يجب أن يخضعا للعرض والطلب، وأن يتم التعامل معهما كسلعة، وكبضائع معدة للبيع».

لكن لطالما أنتجت حركة التسليع هذه نقيضها الجدلي، وهي التحركات المضادة في المجتمع من الأسفل، والتي تسعى إلى مناهضة التسليع، وهكذا فإن حركة بولاني، المزدوجة هي «لاتجاهين منظمين في المجتمع، يضع كل منهما لنفسه أهدافاً مؤسسية محددة، ويحظى بدعم قوى

كل واحد من هذين الرأيين يحوي على شيء من الحقيقة، إذا نظرنا إلى دعاوى التيار السائد في منطقته المباشر: تشكل أرباح الشركة، القيمة السوقية للمنتج الذي تبيعه، ناقصاً قيمة المدخلات التي اشترتها، ولذلك فإن السعي لتحقيق الربح، يقود الشركات إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من المنتجات المرغوبة اجتماعياً، أثناء التوفير في استخدام المدخلات النادرة، ويعد الربح وفقاً لهذا المنطق أداة التنسيق المثالية.

لكن هذا المنطق يخدم هدفه إلى الحد الذي تكون فيه قيمة المادة السوقية هي المقياس الجيد لقيمتها الاجتماعية، هل هذا الافتراض صحيح؟ يعرف اليساريون ما يكفي لنقض هذه الفكرة، إن تاريخ الرأسمالية، هو خلاصة للبضائع التي أسس تقدير قيمتها، يستخدم الرأسماليون مجموعة كبيرة من الحيل والمناورات من أجل تضخيم القيمة السوقية للمنتجات التي يبيعونها، عبر الإعلانات مثلاً، ويخفون قيمة المدخلات التي يشترونها، عبر العمالة غير الماهرة مثلاً، لكن الأمر لا يقتصر على هذا فقط، فالرأسمالية نفسها تنتج بشكل منهجي أسعار البضائع الأساسية، التي لا علاقة منطقية تربطها بقيمتها الاجتماعية الحقيقية: فكر فقط بالتأمين الصحي وبالموارد الطبيعية وبنسب الفائدة وبالأجور.

بعبارة أخرى: يمكن للشركات في ظل الرأسمالية أن تزيد أرباحها عبر إنتاج الأشياء التي يريدها الناس بفاعلية، ولكن يمكن أن تزيد أرباحها أيضاً عن طريق إفقر عمالها، أو

تأميم وسائل الإنتاج



واقصاديون من الاحتياطي الفدرالي، عن أجور المدراء التنفيذيين من 1936 إلى 2005، بأن التلازم بين أداء الشركات، ومجموع الأجور الكلية للمدراء التنفيذيين، زهيد جداً ولا يذكر، وليس ذلك في حقبة منتصف القرن الإداري، بل طوال الفترة.

كيف ينبغي أن تحكم هذه الشركات المؤممة بشكل واقعي؟ إن الجواب الكامل عن هذا السؤال أبعد بكثير من نطاق مقال مثل هذا، إن وصفاً دقيقاً لأنظمة ولوائح شركات تخيلية هو بالضبط نوع «مطابخ كومت» التي سخر منها ماركس بشكل محق، لكن النقطة الرئيسة واضحة بشكل كاف: بما أنه يمكن لهذه الشركات أن تباع وتشتري في السوق، فيمكن الحكم على أدائها بشكل منطقي، شركة يمكن لعمالها أن يسيطروا عليها بالكامل، وفي هذه الحالة يمكنهم ببساطة جمع صافي دخلها بعد الدفع مقابل رأس المال المستخدم، أو يمكن أن تكون مملوكة لكيان داخل سوق رأس المال المؤم، وأن يختار هذا الكيان إدارتها، مع نظام قوي يجمع عمالها من أجل إيجاد التوازن داخل الشركة، يمكن أن يتم تقييم هؤلاء المدراء و«المالكين» بناءً على العائدات النسبية التي تولدها الشركة، دون أن يكون لهم حق ملكية خاصة على كاتلة الأرباح الكاملة، إن احتجنا للحكم على توقعات الأداء المستقبلي بطريقة موضوعية ما، فهذه المهمة منوطة بأسواق رأس المال المؤممة.

عن ملكية الأرض التي كانوا ملتصقين بها في العهد الإقطاعي.

بحلول الثلاثينيات من القرن العشرين، أصبحت هذه «الملكية الخاصة المؤممة» هي الشكل الإنتاجي المهيمن في الرأسمالية الأمريكية، كما أشار، أدولف بيرل، وغاردينر مينز، في كتاب «المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة». بدأ بأن النموذج الإداري للشركات يواجه تحدياً في الثمانينيات، عندما شن أصحاب رؤوس الأموال، غير الراضين عن معدلات الربح الواهنة، هجوماً على ما اعتبروه بأنه تراخ وغرور من مدراء الشركات، برز هنا نزاع داخلي هائل للسيطرة على الشركات دام أكثر من عقد، لكن بحلول نهاية التسعينيات كانت النتيجة، تسوية داخلية تخدم مصالح الطرفين: فقد احتفظ المدراء التنفيذيون باستقلالهم عن سوق رأس المال، لكنهم تبثوا أيديولوجيا «قيمة المساهمين»، فقد أصبحت حزم الأسهم أكثر حساسية لأرباح الشركة، والأداء في سوق الأوراق المالية، لكنها تضاخت أيضاً بشكل كبير.

والواقع، أن أيّاً من ذلك لم يحل من الناحية الفنية مشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة، لأن خطط الدفع الجديدة لم تقترب أبداً من التوفيق بين المصالح المالية للمدراء، والمالكين، وقد وجدت دراسة شاملة أجراها معهد «ماساشوستس» للتكنولوجيا،

هناك تناقض
جوهري بين قبول
كون السعي
الرأسمالي لتحقيق
الربح محرك النظام
وبيّن الاعتقاد
بإمكانية قمعه
بشكل ممنهج
عبر السياسات
والقوانين

الأرباح، بل عوضاً عن ذلك ستكون جميعها مملوكة للمجتمع، جنباً إلى جنب مع فائض «الربح» الذي قد يتحقق. وكون الشركات ستبقى تباع وتشتري في السوق، فبإمكانها أن تستمر في توليد الفائض، أو العجز، الذي يمكن النظر إليه من أجل الحكم على فاعليتها، لكن لن يكون هناك أي مالك فرد ليضع هذا الفائض في جيبه، ممّا يعني بأن لا مصلحة لأحد أن يديم أو يستغل التقييم المشوّه للسعي بهدف الربح، كما هو الأمر في ظل الرأسمالية. ويمكن الآن مواثمة «الحل الديمقراطي الاجتماعي»، الذي كان متناقضاً في يوم ما، بسبب الفكرة غير الواقعية والقائلة: أنه يمكن اعتماد دافع الربح من أجل الصالح العام، بينما في الواقع يعتمد عليه بشكل منهجي كمحرك للنظام.

ولتحقيق الهدف المنشود، يمكن وضع حدّ معين لتراكم الثروة الناجم عن استحقاقات فوائد الودائع المصرفية، ويمكن أن يكون كل ما يزيد عن هذا الحد عبارة عن تعويض عن التضخم، أو يمكن تقسيم الفائض الاجتماعي بشكل متساو بين الجميع، وصرفه فقط كعائدات اجتماعية. هذا لن يكون بمثابة القتل الرحيم للدخل الربعي، بل لفوائد الربح الربعي في المجتمع، وفي حين يبقى الأفراد أحراراً في بدء أعمالهم الخاصة، فما أن تصبح هذه الأعمال بحجم أو سن أو أهمية محددة، سيكون عليها أن تصبح عامة: يصبح على مالكيها أن يبيعوها في سوق رأس المال المؤم.

إن ما أصفه هو، بمعنى ما: تنويعاً لاتجاه يضي قدماً في ظل الرأسمالية منذ قرون: الفصل المتزايد للملكية عن السيطرة. لقد أعجب ماركس بالفعل في منتصف القرن التاسع عشر بانتشار ما بتنا ندعوه الآن بالشركات: «إن شركات الأسهم عموماً التي تطورت مع نظام الائتمان لديها ميل متزايد لفصل عمل الإدارة هذا كوظيفة مستقلة عن ملكية رأس المال، سواء أكان مملوكاً بشكل ذاتي أو مستعاراً، تماماً كما شهد المجتمع البرجوازي فصل وظائف القضاة والإداريين

الأصول المالية: أي: الأحقية بالتدفقات النقدية، كالأسهل والسندات والصناديق الاستثمارية، هي ما يمول البنية التحتية الإنتاجية، لفترض بأنه تم إنشاء صندوق نقد مشترك عام، للاضطلاع بما يمكن تسميته مجازاً «الشراء الإلزامي» للأصول المالية المملوكة للقطاع الخاص جميعها، عندها سيقيم الصندوق على سبيل المثال، «بشراء» أسهم الشخص بسعرها السوقي، ويودع المال في الحساب المصرفي لهذا الشخص، وفي نهاية هذه العملية سيكون الصندوق مالكا للأصول المالية المملوكة جميعها ملكية خاصة في السابق، في حين أن جميع الثروات المالية للأفراد ستتحول إلى ودائع مصرفية. مع الانتباه بأن ملكية المصارف المعنية الآن باتت مشتركة، حيث قام الصندوق المشترك باقتلاك أسهمها جميعها.

لم يفقد أحد أية ثروة؛ فقد قاموا ببساطة بتحويل أسهمهم وسنداتهم إلى ودائع، لكن هناك نتائج مهمة بعيدة المدى، تشكل وسائل الإنتاج والائتمان في المجتمع الآن أصول صندوق عام، في حين أن أرصدة ثروات الأفراد المالية أصبحت الآن ديوناً عليه، بعبارة أخرى: لقد تم تأميم وظيفة الوساطة بين المدهرات المالية للأفراد، وبين الأصول المادية المنتجة للمجتمع، التي كانت تقوم بها المصارف الرأسمالية، والصناديق المشتركة، وما إلى ذلك، يمكن للصندوق المشترك الآن، أن يعيد إنشاء سوق رأس المال «المروّض» على أساس اشتراكي، مع وجود عدد كبير من المصارف المؤممة، وصناديق الاستثمار، التي تملك، وتخصص رأس المال بين وسائل الإنتاج.

الدرس المستخلص هنا هو: أن التحول إلى نظام مختلف ليس أمراً كارثياً، وبطبيعة الحال، فإن الوضع الذي أصفه سيكون ثورياً، ولكنه لن ينطوي بالضرورة على الانهيار التام للمجتمع القديم، وابتداء شيء غريب كلياً، ومن عالم آخر ليحل محله.

ولن يعود في نهاية العملية للشركات مالكون أفراد يسعون إلى تحقيق أقصى قدر من

ليس حلماً

لا يعدّ مثل هذا البرنامج طوباوياً: فهو لا يتعامل مع المجتمع على أنه سجل فارغ، إن ما يحاول القيام به، هو: رسم آلية اقتصادية عقلانية، تحرم السعي لتحقيق الربح بوصفه أولوية على حساب تلبية احتياجات الإنسان، ولا يستبعد حدوث تغييرات أساسية في الطريقة التي يتفاعل فيها البشر مع بعضهم البعض ومع محيطهم، بل على العكس من ذلك، فإنه يقلل العوائق أمام المزيد من التغييرات. لقد كتب إسحق دويشتنر: إن الاشتراكية لم تكن «آخر نتاج التطور وأكثره كمالاً، أو نهاية التاريخ، بل هي بالتأكيد بداية التاريخ». طالما استطاع اليسار الحفاظ على هذا الأساس من الأمل، فسوف يبقى أفق ما بعد الرأسمالية حاضراً.

المزيد من استباحة الجيوب!



قامت محافظة دمشق بزيادة نسب الضريبة المضافة لصالحها على الضرائب والرسوم للعام القادم، وذلك من أجل تأمين موارد إضافية لصالحها.

■ عادل إبراهيم

لقد شملت قائمة رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من قبل محافظة دمشق الكثير من المطارح الضريبية بنسب متفاوتة، تبدأ من نصف% وصولاً لـ 10%، وفقاً للمطارح التالية:

مطارح الزيادة

رسوم تسجيل عقود الإيجار والبيع بالمزاد العلني- رسوم الأرصفة والتعبيد- رسوم إجازات البناء- رسم مقابل التحسين- رسم الإعلانات- رسم الأشغال- رسم الذبح والباعة الجوالين- رسم مقابل الخدمات- حفر الآبار- تركيب محرك ضخ المياه- إجازة العمل الجمركي- إجازة الاتجار بالأسلحة والذخائر أو تجديدها- مخالفة القوانين والأنظمة المكانية بموجب الضبوط- تركيب ونقل الهاتف- الاشتراك بصندوق البريد- فاتورة الهاتف- فاتورة الجوال.

تبرير المحافظة، وكما هي العادة عند كل زيادة على الضرائب والرسوم سواء من قبل

المحافظة أو من قبل الحكومة والجهات العامة الأخرى كلها، هو: السعي من أجل تأمين موارد إضافية، والتذرع بالتكاليف والإنفاق وغيرها!

استنزاف الجيوب

القيم المضافة التي أقرت المحافظة زيادتها، منها ما هو مباشر من جيب المواطن، ومنها ما هو غير مباشر على جيبه، لكنه سيتم استيفاءه من هذه الجيبة لاحقاً، وربما بنسب أعلى من النسب المضافة المفروضة. والنتيجة، أن جيب المواطن هو المستهدف من هذه الزيادة، أو غيرها، قولاً واحداً، وبالتالي ستكون المحصلة هي تدهور جديد على مستوى معيشتة، يضاف على تدهورها وتربيتها السابق، في الوقت الذي يتم الحديث رسمياً عن تحسين المستوى المعيشي لهذا المواطن، لكن ليس عبر زيادة الأجور، بل عبر وسائل أخرى! فهل يمكن أن نعتبر قرار المحافظة أعلاه، هو إحدى الوسائل الرسمية التي تُعنى بالمستوى المعيشي، عبر المزيد من استنزاف الجيوب واستباحتها؟

الملفت الموضوع، أن قرار المحافظة أتى في الوقت الذي أعاد به مجلس الشعب مشروع قانون تعديل ضريبة إعادة الإعمار، رافضاً الزيادة المقترحة بضمنه من 5% إلى 10%، للدراسة مجدداً!

أسئلة مشروعة

والأسئلة التي تتبادر للأذهان: كيف للمواطن أن يرفض قرار المحافظة أو يعيده للدراسة، كونه يستنزف جيبه المستباح، كما ويتعارض مع ما تتغنى به الحكومة كله، من وعود عن تحسين مستوى المعيشة؟ وهل إطلاق يد المحافظة بزيادة نسبة القيمة المضافة لصالحها على الضرائب والرسوم، كلما ارتأت ذلك، ووفقاً للذرائع المقدمة من قبلها، يعتبر حقاً مصاناً لها، لا مرجع أو مراقب عليها ولا من يحزنون؟ والأهم من ذلك كله: هل ستكون محافظة دمشق مهمزاً لبقية المحافظات من أجل فرض المزيد من الرسوم والضرائب من قبلها هي الأخرى، كتعميم لاستباحة جيوب المواطنين كلهم في المحصلة؟

رحيل الرفيق علي حمادة «أبو عمار»



الرفيق علي حمادة الذي رحل عن ثمانين عاماً ونيّف، هو من مواليد عام 1935 وهو من المنتسبين القدامى إلى الحزب الشيوعي السوري في منظمة حلب منذ عام 1954، وقد تدرج في المهام الحزبية من الفرقة إلى عضو منطقية ثم عضو مركزية ومكتب سياسي. كان نقابياً يدافع عن الطبقة العاملة من خلال مهامه كممثل للحزب في مكتب نقابة عمال الكهرباء في حلب، وكذلك مثل الحزب في مجلس محافظة حلب ومجلس الشعب للدور التشريعي الرابع 1986-1990. كان من الموقعين على ميثاق شرف الشيوعيين السوريين في عداد رئاسة الاجتماع الأول لوحدة الشيوعيين السوريين، وعضواً في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين المشكلة عام 2002.

شارك في الاعتصامات والفعاليات كلها التي دعت إليها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين، وحضر مؤتمراتها، وتوج ذلك بالانتساب لحزب الإرادة الشعبية، متمثلاً بالأخلاق الشيوعية وملتزمًا بها، حتى يوم وفاته. وقد ألقى الرفيق محمود نصري كلمة في مراسم دفن الرفيق علي حمادة «أبو عمار» ومما جاء فيها: «لقد عرفتك الأحياء الشعبية وعمال الكهرباء نقابياً ومناضلاً صلباً في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم في الحياة الحرة الكريمة، لقد عرفك مجلس الشعب صوتاً عمالياً جهوراً في الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين... نم هنيئاً أبا عمار وثق تماماً بأن رفاقك وأصدقاءك في حزب الإرادة الشعبية، وكل محبيه، سيتابعون الطريق من أجل الأهداف التي ناضلت من أجلها، ومن أجل أن تكون كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار». أسرة تحرير قاسيون تتقدم بخالص العزاء إلى أسرة الفقيد وذويه ورفاقه وأصدقائه ومحبيه.

رحيل الرفيق المهندس فريد عراض



الرفيق الفقيد من مواليد 1958 مدينة السقيلية، ودرس في مدارسها في مراحل ما قبل الجامعية. ولد في أسرة فلاحية بسيطة وانتسب منذ المرحلة الإعدادية إلى صفوف اتحاد الشباب الديمقراطي وعمل في صفوفه حتى المرحلة الثانوية، ثم انتسب إلى صفوف الحزب الشيوعي في العام 1978 وكان مثلاً للرفيق الشيوعي في تفانيه في النضال من أجل قضايا شعبنا. أكمل دراسته الجامعية في جامعة حلب، وتخرج منها مهندساً زراعياً، ويشهد رفاقه في حلب على سلوكه الحزبي المتميز الذي تجلت فيه الخصال الشيوعية، وعاد بعد دراسته ليعمل في مركز بحوث الغاب الزراعية، وكان متميزاً بعمله ومساهمته العلمية وخدماته لمواطنيه، إذ كان أثناء الدوام أو خارجه بكل طيبة وتواضع.

الرفيق فريد لم يترك الحزب يوماً، وما إن أعلن عن ميثاق شرف الشيوعيين حتى كان من أوائل الموقعين عليه، ومن ثم الانضمام «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين» وحزب الإرادة الشعبية، ومناضلاً بين صفوفه حتى آخر لحظة من حياته. أسرة تحرير قاسيون تتقدم بخالص العزاء إلى أسرة الفقيد وذويه ورفاقه وأصدقائه ومحبيه.

الكهرباء.. رجعت حليلة لعادتها القديمة!

■ هالة أحمد

التيار الكهربائي وتقطعه من المفترض أنها قد انتهت نظرياً. وعلى إثر ذلك فقد لمس المواطن تحسناً ملحوظاً على مستوى التزود بالكهرباء خلال الفترة القريبة الماضية، مطمئناً من أن الواقع الكهربائي إلى تحسن حسب التصريحات وحسب معطيات الواقع، وقد تم تتويج هذا التفاؤل عبر الإعلان رسمياً عن الربط الكهربائي الإقليمي، ما يعني أنه من المفترض أن يستقر التيار بشكل أفضل.

بشرى للمستغلين

ما من شك أن حديث مدير كهرباء الريف، مع الواقع العملي الذي بدأ المواطن يتلمسه على مستوى بدء القطع دون مواعيد ثابتة، هي بشارة للمتاجرين بالبدائل الكهربائية، والمستغلين لحاجة المواطن لهذه البدائل، خاصة مع قدوم فصل البرد، حيث بدأ هؤلاء يستعيدون مواقعهم الاستغلالية بعد أن خدمت تجارتهم خلال الفترة المحدودة القريبة الماضية. والنتيجة، أن المواطن الذي لم يلبث تفاؤله وفرحه أن يصل لمفرق رأسه، حتى بدأت منغصات حياته الكهربائية تعود كما كانت، كما ستعود معها عوامل الاستغلال من قبل من لا يرحم من التجار والسماسرة والفاستدين، ولسان حاله يقول: رجعت حليلة لعادتها القديمة، على مستوى التبريرات والذرائع المساقاة، أو التي ستأتي تباعاً!

لم تدم فرحة السوريين بانتظام التيار الكهربائي، وقلة ساعات التقنين طويلاً، فقد بدأ التيار الكهربائي بالتقطع دون مواعيد ثابتة، وبشرهم مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق: أن التقنين هذا الشتاء لن يكون أكثر من ساعتين متتاليتين في القلعة الواحدة.

فعلى الرغم من الوعود كلها التي سبقت فصل الشتاء، على ألسنة العديد من المسؤولين، عن أنّ هذا الشتاء سيكون استثنائياً على مستوى التيار الكهربائي، إلا أن واقع الحال يقول عكس ذلك علماً أن موسم البرد القاسي لم يبدأ بعد.

زوال المبررات

على الطرف المقابل فقد تمت استعادة السيطرة على الكثير من المناطق خلال الفترة القريبة الماضية، بما فيها بعض المناطق التي فيها حقول النفط والغاز، كما تم الإعلان عن اكتشافات جديدة للغاز، وعن وضع بعض الآبار في الخدمة مجدداً بعد تأهيلها، ما يعني: أن واقع التزود بالمشنقات النفطية لمحطات الكهرباء أصبح أكثر يسراً، كما أن إعادة تأهيل الشبكة في الكثير من المدن والمناطق والبلدات أصبح أكثر أمناً، وما يعني أيضاً: أن الكثير من المعوقات والصعوبات التي كانت سبباً في عدم انتظام

ماركس ليس سيداً للمال

تنظم جهات ثقافية وعلمية وسياسية مختلفة في العالم منذ فترة فعاليات إحياء الذكرى المئوية الثانية لميلاد كارل ماركس (1818-2018) الذي يصادف الخامس من أيار في العام القادم.

■ آلان داود

بعض تلك الجهات تحيي الذكرى من منطق معاد لأن لحية ماركس وأفكاره ترعيبهم حتى اليوم، بعضهم الآخر من منطق متصوف محولين ماركس إلى أيقونة، ومجردين الرجل من أفكاره التي عرف بها في الاقتصاد والفلسفة. البعض الثالث يحيي الذكرى لأغراض تجارية محولين الرجل إلى سلعة تباع «بالمال» مثل: ما يحدث في ألمانيا حالياً من بيع لتمائله في المتاجر. لم توفر القنوات الفضائية الأوروبية هذه الفرصة ليلصقوا بالرجل اسم سيد المال «Master of Money»! ورغم ذلك اعترفت بتأثيره على ملايين الناس حتى اليوم، وأشارت إلى أن أفكاره تؤخذ على محمل الجد، خاصة

مع استمرار الأزمة الرأسمالية الحالية بتأثيراتها المدمرة، وازدياد الفجوة بين الفقراء والأغنياء، والحروب والمجاعات وغير ذلك. وتذكرت قول ماركس: «إن الرأسمالية محكوم عليها بالانهيار». هذا الهجوم المغلف بمصطلحات أدبية أو إعلامية، وبغض النظر عن المحتوى المعروف، يدل على القوة المادية لأفكار ماركس، وتذكرنا بجملته وردت في البيان الشيوعي

الذي كتبه ماركس وأنجلز عام 1848: «شبح ينتاب أوروبا، شبح الشيوعية، ضد هذا الشبح اتحدت في حلف مقدس قوى أوروبا القديمة كلها». وما زالت هذه المقولة صحيحة وعلى قيد الحياة اليوم عشية انهيار العالم القديم. لم يكن ماركس سيداً للمال، بل مناضلاً عنيداً ضد المال، في العام 1883، انضم حشداً إلى جنازة كارل ماركس في مقبرة لندن، حشداً مؤلف من أحد

عشر شخصاً، بمن فيهم موظف الدفن. أشهر عباراته نُقشت على شاهدة القبر: «الفلاسفة فسروا العالم بطرق مختلفة، ولكن المسألة هي في تغييره». نبي تغيير العالم هذا أمضى حياته هارباً من الشرطة، ومن الدائنين. وحول عمله الأهم «رأس المال» يقول: «لم يكتب أحد هذا الكم من الكتابة عن المال، وهو لا يملك إلا قليلاً جداً من المال. رأس المال هذا لن يكفي لتسديد ثمن التبغ الذي دخنته وأنا أكتبه».

أخبار ثقافية

كانوا وكنا

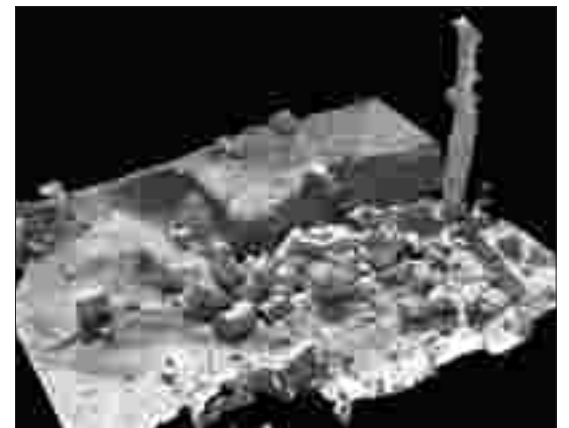


جرت مسابقة لانتقاء مدرسين في سورية للعام الدراسي 1968-1969. وعين الرفيق والشاعر محمد علي طه أبو فهد مدرساً لمادة اللغة العربية في ثانوية عفرين، واكتسب محبة وتقدير الطلاب، وساهم إلى حد كبير في رفع وعيهم الوطني والطبقي، ما أزعج الإدارة المتسلطة على الطلاب، وقبيل انتهاء العام الدراسي صدر قرار بنقله إلى مدينة جرابلس، مما دفع الطلاب للإضراب ضد القرار، كما سافر وفد من أولياء الطلاب، والتقى محافظ حلب لإعادة المدرس المنقول، لأنه موضع احترام الطلاب فكان جوابه: أنا الذي أمر بنقله. كان المحافظ المذكور أحد ضباط الأمن الذين تولوا التحقيق مع المعتقلين الشيوعيين خلال عهد الوحدة.



عدد جديد من مجلة «الآداب العالمية»

صدر العدد الجديد من مجلة الآداب العالمية الفصلية الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب، وتضمن العدد عرضاً لعدد من القراءات والدراسات العالمية والعربية المترجمة، مع نصوص شعرية وقصصية عالمية. احتوى العدد السيرة الذاتية للمفكر الفرنسي جان بول سارتر، كما تضمنت الآداب العالمية قصائد شعرية ومختارات من الشعر العالمي. كذلك من ضمن المواد المنشورة قصص من الأدب الأمريكي، مثل: قصص أليسون كافر ودراسات ثقافية وأدبية، إضافة إلى مقالات ثقافية متنوعة ونوافذ لأخبار أدبية مترجمة ومراجعة في أدب الكاتب الأمريكي ستيفن كرين وغير ذلك.



نموذج ثلاثي الأبعاد لتدمير الأثرية

سلم خبراء روس إلى الجانب السوري يوم السبت 18 تشرين الثاني 2017، نموذجاً ثلاثي الأبعاد لمدينة تدمر الأثرية، خلال المنتدى الثقافي الدولي السادس في سان بطرسبورغ. وهذا هو أفضل نموذج هندسي ثلاثي الأبعاد لتدمير كما قال مدير متحف الأرميتاج ميخائيل بيوتروفسكي، خلال ندوة الحفاظ على مواقع التراث الثقافي في مناطق النزاعات المسلحة. وقدمت النموذج خلال الندوة، نائبة مدير معهد تاريخ الثقافة المادية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، نتاليا سولوفيوفا. وتم التقاط ما مجموعه أكثر من 20 ألف صورة عالية الدقة.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 24 / 11 / 2017» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

الرأسمالية تجملُ العدم



■ محمد المعوش

يروى أنه في أثينا في القرن الرابع قبل الميلاد، كان هناك فيلسوف يعيش في برميل، قضى فيه نصف حياته «مات في العقد التاسع من عمره»، لم يكن يملك سوى عصاه ومعطف أسود، وكيس لخبره. كان هذا الفيلسوف المعروف بـ «ديوجين» (ولد في مدينة «سينوب» التركية في العام 413 قبل الميلاد).

كان «ديوجين» من أشهر فلاسفة المدرسة المعروفة بـ «الكلية» مؤسسها تلميذ لسقراط هو: انتيستانس حوالي 400 ق.م، جوهرها أنه: السعادة لا ترتبط بالأشياء الخارجية «مثل الرفاه المادي، السلطة السياسية»، ولا تأتي منها، والوصول إلى السعادة يتطلب التخلص من الرغبات والاستقلال عن الظروف الخارجية دائمة التقلب والتغير، والتصرف بـ «طبيعية» دون مبالاة «من هنا ربطت بالكلاب لاشترائها بهذه الصفة اللامبالاة». فقط عندها «ن تزول السعادة» حسب رأيهم، والأهم هو تقبل الألم لا تجنبه. عكس فلسفة أخرى أسسها «اريسيتيوس» - تلميذ آخر لسقراط - التي دعت إلى «المتعة» (لا التحرر منها) وتجنب أشكال الألم كلها. هم بذلك دفعوا فكرة سقراط إلى نهايتها المنطقية في قوله عندما وقف أمام أحد المتاجر: «كم من الأشياء التي لا أحتاجها!» كدلالة على الاكتفاء الذاتي.

في حادثة مشهورة عند زيارة الاسكندر الكبير «المقدوني» لبرميل «ديوجين» الذي كان يقف أمامه «يستمتع بأشعة الشمس»، فسأله الاسكندر إذا كان بحاجة لشيء «الذي كان سمع عنه بسبب خلافاته الفكرية مع أفلاطون وقتها»، فكان رد «ديوجين»: «أجل، أن تزج جانبا، قليلاً كي لا تحجب عني أشعة الشمس».

رد فلسفي على أزمة اجتماعية

كانت «الكلية» وغيرها كـ «الرواقية» «نسبة إلى اجتماع تلامذتها في رواق مع أستاذهم «زينون»، المولود في قبرص» التي تأسست متأثرة بالكلية. رداً فلسفياً على التفسخ والانحلال في المجتمع الأثيني وقتها، وانعكاساً لمجتمع متناقض يتساءل عن نفسه. مع أن هذه الفلسفات حملت جوانب مادية كمفهوم الضرورة «عند «الرواقية»، ووحدة

المادي والروحي، عكس «ثنائية» أفلاطون مادة-روح. الكلية عادت وشهدت تطور لاحقاً، فمثلاً في القرن التاسع عشر، أصبحت تشير إلى الإحباط والسلبية، والتوجس وعدم الثقة بالسلطة والمجتمع عامة، نحو الشك والعدمية.

«الكلية» في «هارفرد»

في دراسة طولية اعتبرت «ربما الأطول في التاريخ» ظهرت في العام 2015 عن جامعة «هارفرد»، حول النمو والتطور عند الكبار، تحدث آخر مدير للدراسة «روبرت وولدينغر» في فيديو* على منصة «TED-TALKS» تحت عنوان «ما الذي يصنع حياة جيدة؟» دروس من أطول دراسة حول السعادة». تتبعت الدراسة حياة عينة من 720 شخصاً على مدى 75 عاماً «منذ 1938» خلال حياتهم منذ المراهقة وصولاً إلى سنوات متأخرة من حياتهم.

حيث انقسمت العينة بين مجموعتين، الأولى: طلاب في هارفرد «أي: من موقع طبقي مرتفع نسبياً»، والثانية: من أحياء مدينة «بوسطن» الفقيرة «في الثلاثينات». تتبعا صحتهم النفسية والعقلية وعملهم وعائلاتهم ونمط حياتهم. ومنهم من صار عاملاً أو محامياً أو طبيباً أو مدمناً كحولياً أو مريضاً عقلياً أو رجل أعمال ثري، ومنهم من أصبح رئيساً للولايات المتحدة فيما بعد «لم يذكر من هو»!

يقدم «ولدينغر» نتيجة استبيان خيارات

هؤلاء الشباب نحو السعادة «عند بداية الدراسة»، التي انقسمت بين «المال»، و«الشهرة» و«السلطة». ومن ثم ينتقل الى تقديم خلاصات «الدراسة الأطول حول السعادة»، التي بقي من العينة الأساسية 60 شخصاً على قيد الحياة «بتاريخ تقديم الفيديو».

في الدروس والخلاصات، يقول «ولدينغر»: الرسالة الأوضح، لا المال/الثروة ولا الشهرة ولا السلطة، هي ما تجلب السعادة والصحة، إنها العلاقات الجيدة «العائلة، الأصدقاء، المجتمع»، التي تطيل الحياة وتعزز الصحة، بينما الشعور بالوحدة اعتبر «مسمماً» ومضراً بالدماغ «يقر 5 من أصل 7 أميركيين أنهم وحيدون». والدرس الثاني هو: ليس عدد الارتباطات هو المهم، بل نوعيتها وأساسها؛ ف«من كان من العينة أكثر رضى هو من عاش أطول، وعبر عن صحة جسدية ونفسية وعقلية أكثر من أصحاب العلاقات المضطربة غير السليمة».

الليبرالية تتقهقر، ولكن!

ما عبرت عنه الدراسة بشكل ضمني، في استعادة لروح الفلسفة «الكلية»، هو عدم صوابية خيارات «الليبرالية» «متعة فردية، مال، شهرة، سلطة...»، وأن الحياة السليمة تتطلب ارتباطاً «حقيقياً» بالمحيط مبنياً على أسس «سليمة وصحية» و «غير مضطربة». لكن، وإن عبّرت الدراسة عن فساد «الحلم الأميركي»، وهذا شيء لم يعد يمكن نكرانه

بقوة الحقائق الملموسة، ولكنها لم تقدم بديلاً عن هذه الخيارات الفاسدة، وإن أشارت إلى قضية العلاقات، ولكنها لم تحدد أرضيتها التي تقوم بها وعليها. هكذا إذن هي «هارفرد» في عصر الأزمة، تتعلم من «ديوجين» وصحبه أسس السعادة، برجعية ألفي عام تقريباً عن التطور الاجتماعي-العلمي، ودون الجوانب المادية لـ «الكلية» و«الرواقية»!

الحل من داخل المنظومة ليس موجوداً

التفاف الرأسمالية وفكرها على الأزمة الوجودية العميقة للإنسان ضمن الرأسمالية، وعبر خيارات من ضمن النظام ذاته، للحفاظ عليه، تصل إلى غايتها المنطقية بالدعوة «للزهد»، وإهمال الواقع، مع تقبل «سليبي» لأزمته، ولكن الاحتفاء منها بعلاقات «جيدة» و«متينة». وهكذا عبرت الدراسة بلغة ضمنية: «الواقع مأزوم، وخياراتنا مأزومة، والحل من ضمن الأزمة هو: العلاقات الاجتماعية الجيدة»! ولكن هذه العلاقات ليست خارج المنظومة الرأسمالية، بل تتلقى انعكاس أزمته، تتفكك بتفككها، وتحرم من أرضية اقتصادية ضرورية لقيامها في قضايا جامعة تتمحور حولها العلاقات والبشر أنفسهم، أي: مصيرهم ككل.

«السعادة» تكمن في استبدال أسباب «التعاسة والحنن»، أي: استبدال الرأسمالية، بنظام عادل يحقق الرغبات الإنسانية ولا يلغيها. فالدعوة إلى العيش في زهد وتأمّل في برميل ليس مقبولة.



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2018 2000

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية